SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS

تعداد قطر ٢٠٢٠
QATAR CENSUS 2020

جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority

ورشة العمل الإقليمية بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية في دولة قطر

Regional Workshop on Modernization of Official Statistics in the State of Qatar

التقرير الختامي

التقرير الختامي

ورشة العمل الإقليمية بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية في دولة قطر

5-4 نوفمبر 2019، فندق ريتز كارلتون- الدوحة، قطر

المحتويات

مقدمة 5

أهداف ورشة العمل 5

المخرجات المتوقعة من ورشة العمل 5

الكلمات الافتتاحية 6

جلسات العمل 9

اليوم الأول الإثنين 4 نوفمبر 2019

الجلسة التمهيدية:نطاق تحديث الإحصاءات الرسمية في دولة قطر للفترة 2017-2022 10

الجلسة الأولى:تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 13

الجلسة الثانية:مصادر البيانات غير التقليدية بشأن الإحصاءات الرسمية 19

اليوم الثاني 5 نوفمبر 2019

الجلسة الثالثة: بناء القدرات 25

الجلسة الرابعة:الابتكارات في الإحصاءات الرسمية 30

الجلسة الخامسة:المنهجية وجمع البيانات 35

الجلسة السادسة:اعتماد إعلان الدوحة بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم أجندة التنمية المستدامة 2030 41

استطلاع رأي المشاركين في الورشة 42

شكر وتقدير 42

الملاحق 43

الملحق رقم (1):إعلان الدوحة بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم أجندة التنمية المستدامة 2030 45

الملحق رقم (2):نتائج استطلاع رأي المشاركين في ورشة العمل الإقليمية بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية في دولة قطر 49

الملحق رقم (3)المشاركون في ورشة العمل 54

مقدمة

قام جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر بتنظيم ورشة العمل المذكورة في الفترة 4-5 نوفمبر 2019، إلى جانب الخبراء والمتخصصين وقادة العمل الإحصائي بالدولة، شارك في أعمالها ممثلون عن عدد من المنظمات والمراكز البحثية الدولية والإقليمية والمحلية، بلغ عددهم زهاء الـ (189) مشاركاً يمثلون 73 جهة، منها 25 منظمة دولية وإقليمية ومكاتب إحصاء وطنية، وعدد من الدول العربية الشقيقة بغية الاطلاع على تجربة دولة قطر في مجال تحديث نظامها الإحصائي، والاستفادة من خبراتها. كما شاركت في الورشة عدد من منظمات الأمم المتحدة، من قبيل شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة (UNSD)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، ومنظمة العمل الدولية (ILO). وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والبنك الدولي. أما على الصعيد الإقليمي، فقد شاركت كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، والمركز الإحصائي للبلدان الإسلامية (SESRIC)، والمركز الإحصائي الخليجي(GCC-STAT)، والمعهد العربي للتخطيط. وعلى الصعيد الوطني، شاركت في الورشة كذلك عدد من الوزارات والأجهزة الحكومية ومراكز البحوث، كمعهد قطر لبحوث الحوسبة (QCRI) التابع لجامعة حمد بن خليفة، ومعهد الدوحة الدولي للأسرة (DIFI) التابع لمؤسسة قطر، ومعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية (SESRI) التابع لجامعة قطر، واللجنة الدائمة للسكان، وشركة مايكروسوفت، وقطر الخيرية، وعدد من منظمات المجتمع المدني. وبلغ إجمالي عدد تلك الوزارات والمؤسسات (48) مثلها 166 مشاركاً. (أنظر الملحق رقم (3) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن المشاركين والجهات التي يمثلونها).

أهداف ورشة العمل

هدفت ورشة العمل إلى المضي قدماً في مشروع دولة قطر الواعد والتحول في النظام الإحصائي الوطني بالشراكة مع الجهات الوطنية والدولية، وبصورة خاصة إلى ما يلي:

- تبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بتحديث نظم الإحصاءات الرسمية.
- تحديد المجالات ذات الأولوية في عملية تحديث النظام الإحصائي الوطني.
- تقديم منهجيات وأساليب حديثة تسهم في الارتقاء بالعملية الإحصائية، كاستخدام علوم البيانات، والابتكار والذكاء الاصطناعي في الإحصاءات الرسمية.

المخرجات المتوقعة من ورشة العمل

- زيادة الوعي بأهمية تحديث الإحصاءات الرسمية، لدعم أجندة التنمية المستدامة 2030.
- التشارك الفعال بالمعارف والممارسات الفضلى والتكنولوجيات الحديثة في مجال الإحصاءات الرسمية.
- تحديد مصادر جديدة للبيانات يمكن استخدامها في الإحصاءات الرسمية.
- التعرف على جوانب الابتكار في الإحصاءات الرسمية.
- إصدار إعلان الدوحة بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم أجندة التنمية المستدامة 2030.

الكلمات الافتتاحية

في مستهل كلمته الافتتاحية، أكد سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء، على أهمية الأهداف والمخرجات التي يسعى الجهاز لتحقيقها من خلال هذه الورشة التي تأتي في ظل حاجة الدولة إلى إحداث تغييرات جوهرية في نظامها الإحصائي بغية جمع ونشر بيانات ومؤشرات منسقة وموثوقة عالية الجودة يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت المناسب، مشيراً إلى أن الورشة تأتي كذلك استكمالاً لجهود الجهاز الرامية الى تنفيذ المشروع الخاص بأجندة التحول في الإحصاءات الرسمية الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة عام 2016، والذي تم فيه اختيار دولة قطر كدولة رائدة في هذا المجال.

وأكد سعادته على أن هذه الفعالية جاءت استجابة لدعوات الأمم المتحدة في أكثر من مناسبة، ومنها إعلان المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي اعتمد في سبتمبر الماضي، حيث تم التأكيد على الاستثمار في البيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة 2030، والتشجيع على التعاون الدولي في المجال الإحصائي.

وأوضح الدكتور النابت أن الورشة تمثل استمرارًا للحوار الذي بدأ في الدوحة قبل عامين بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لتحديد أولويات التحول في النظام الإحصائي الوطني بغية اتخاذ خطوات عملية نحو هيكلة جديدة لنظام الإحصاء المحلي مع الاستفادة من التطورات التكنولوجية المتسارعة والتطور المهني على الصعيد الإحصائي.

ولفت سعادته إلى أن عملية تحديث النظام الإحصائي تشمل النهوض بالمنهجيات والأدوات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بغية تمكينها من إنتاج بيانات عالية الجودة لسد الثغرات في قواعد البيانات لدعم سياسات التنمية المستدامة وغيرها، إلى جانب بناء القدرات البشرية وتوظيف التكنولوجيا المعاصرة في العملية الاحصائية، واستخدام التقنيات المتقدمة، وإعداد معايير ومبادئ توجيهية، والابتكار في التكنولوجيا والأساليب والوسائل التقنية المتعلقة بعمليات الإنتاج الاحصائي.

وأكد في هذا الصدد على أهمية بناء شراكات فاعلة مع الجهات المعنية لتحقيق التقدم المنشود في تحديث النظام الإحصائي، وتمكينه من إنتاج البيانات اللازمة وتنظيمها واستخدامها في اتخاذ القرارات، ورصد التقدم في عمليات التنمية، وتقييم آثارها المجتمعية، والوقوف على المراكز التي تحتلها الدولة في الأدلة والمؤشرات المنشورة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتحسين الأداء. وأخيراً، أعرب سعادته عن أمله في أن تسهم الورشة في تحديث النظام الإحصائي الوطني لدى كافة المعنيين والشركاء بغية دعم تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018-2022، والسياسة السكانية للفترة ذاتها، وأهداف التنمية المستدامة وصولاً إلى تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030.

بدوره، أكد السيد رونالد جانسن، مدير الابتكار في مجال البيانات بشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، على أهمية الإحصاءات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، ونوه إلى أن الأجهزة الإحصائية الوطنية مسؤولة عن مراقبة التقدم المحرز في هذه الأهداف من خلال تقديم بيانات دقيقة وموثوقة للمسؤولين والباحثين، مشيراً إلى أن الأمم المتحدة دعت الدول الأعضاء لتحديث أنظمتها الإحصائية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في إنتاج الإحصاءات. ولفت إلى أن الأمم المتحدة حققت تقدمًا مهمًا في تأسيس منصة سحابية عالمية لكافة العاملين في الإحصاءات، مبينًا «أن هذه المنصة تشجع على العمل المشترك لتطوير البيانات، وتعزيز الابتكار، وتحديث الأساليب الإحصائية الى جانب تبادل المعلومات، وتطوير الخبرات».

من جهته، أشار السيد صابر سعيد الحربي، مدير عام المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى ما يشهده العالم من تطورات متسارعة في شتى المجالات نتيجة الثورة الصناعية الرابعة التي تتزامن مع زيادة الطلب على إحصاءات حديثة وآنية، مع تغير كبير في نوعية المستخدمين وطرق وغايات استخدامهم للبيانات، مؤكدًا أن البيانات السريعة متعددة الأبعاد باتت مطلبًا أساسيًا للتجاوب مع المستجدات والمعطيات التي يفرضها واقعنا الآن. ولفت الحربي إلى أن تحديث البيانات الإحصائية شرط لا غنى عنه للتحول في العمل الإحصائي في ظل ثورة المعلومات، وزيادة التنافس، وتعدد منتجي البيانات على مستوى القطاعين العام والخاص في فضاء مفتوح من العولمة. وقال إن استراتيجيات التحول تحتاج إلى عناصر عدة، منها الاهتمام بالابتكار، وعقد شراكات مع الجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات بناء التطبيقات والتقنيات، والعمل سويًا مع المؤسسات الإقليمية والدولية لإعداد وتنفيذ أجندة مشتركة للتحول ضمن إطار دولي مشترك يتيح للأجهزة الإحصائية الاستفادة من الممارسات الحديثة، وبناء قدرات الموارد البشرية.

وأشار في هذا الاطار إلى جهود المركز الإحصائي الخليجي لتحسين المنتجات الإحصائية من خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي المشترك 2015-2020 وتقييمها للتحول نحو الخطة الاستراتيجية للفترة المقبلة 2021-2030 التي ستركز على العمل الخليجي المشترك في مجال التحول وتحديث النظم الإحصائية، وإنتاج إحصاءات ذكية. كما أشار إلى تدشين مشروع تكامل الربط الإلكتروني الذي يربط المركز بالأجهزة الاحصائية في الدول الأعضاء لتسهيل آلية تدفق البيانات، إلى جانب تدشين المنصة المكانية لأهداف التنمية المستدامة بدول مجلس التعاون.

من ناحيته، أكد الدكتور لؤي شبانة، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية، على العلاقة المميزة التي تربط الصندوق بدولة قطر، لا سيما جهاز التخطيط والإحصاء. وقال أن الورشة تشكل خطوة حيوية من أجل تحديث النظام الاحصائي الرسمي ليواكب التطورات والتحديات المحيطة بجمع ونشر الإحصاءات الرسمية في ظل تغير ميزان قوى أصحاب المصلحة في المنظومة الإحصائية الرسمية. وأشار إلى مشكلة البيانات غير المهيكلة وغير المنظمة التي تعاني منها دول المنطقة. وقال «إن الكثير من المؤسسات الإحصائية الرسمية لم تستطع تطويع تلك البيانات أو استخدامها بشكل فعّال رغم المحاولات المتكررة على هذا الصعيد». وأضاف أن الحروب والنزاعات والتحديات وتقلبات الاقتصاد وتبدل القيم والأعراف الاجتماعية تتطلب منظومة إحصائية مرنة ومستجيبة واستباقية قادرة على التموضع في نظام بيئة المعرفة وإنتاجها واستخدامها.

جلسات العمل

اليوم الأول الإثنين 4 نوفمبر 2019

الجلسة التمهيدية:
نطاق تحديث الإحصاءات الرسمية في دولة قطر للفترة 2017-2022

المتحدث: الدكتور أحمد حسين: خبير الإحصاءات الرسمية في جهاز التخطيط والإحصاء

يشغل الدكتور/ أحمد حسين منصب خبير الإحصاءات الرسمية في جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر. وهو يرأس حالياً مشروع تحديث الإحصاءات الرسمية دعماً لأجندة التنمية المستدامة 2030، بغية تحسين فعالية وكفاءة النظام الإحصائي بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والبلدان الأوروبية المتقدمة. وهو المؤلف الرئيسي للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات 2008-2011 التي تم إعدادها خلال عمله مع جهاز الإحصاء سابقاً في قطر.

وخلال فترة عمله مديراً للشعبة الإحصائية في "الإسكوا"، قام بصياغة الأطر الاستراتيجية للإحصاءات الرسمية في المنظمة المذكورة والإشراف على تنفيذها. وتولى تنفيذ العديد من المشاريع الإحصائية الممولة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وACFUND، ومنظمة العمل الدولية، ومركز بحوث التنمية الدولية في كندا IDRC، وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة DFID. وهو يتمتع بخبرة تتجاوز 35 عامًا في العديد من الدول، وخاصة في المنطقة العربية، وحاصل على درجة الدكتوراه في الديموغرافيا والإحصاءات من جامعة وارسو. وقام بتنظيم العديد من المؤتمرات الدولية والاجتماعات وورش العمل الإقليمية والوطنية.وشارك في تطوير العديد من الأدلة والمبادئ التوجيهية في الإحصاءات الرسمية على المستوى الإقليمي والدولي، وقام بنشر عدد من الأوراق، وتقديم الخدمات الاستشارية للعديد من الدول العربية في مختلف مجالات الإحصاءات الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدكتور حسين عضو في العديد من الجمعيات الإحصائية الدولية، وعضو منتخب في المعهد الإحصائي الدولي (ISI).

نبذة مختصرة:

في مستهل عرضه، سلط الدكتور حسين الضوء على عملية تحديث الإحصاءات الرسمية في دولة قطر للفترة 2016-2030، بغية دعم تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، وأشار إلى أن عملية التحديث المنشودة تتعلق بعملية التحول في الإحصاءات الرسمية التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، التي تهدف إلى إعادة هيكلة العمليات الإحصائية، وتمكينها من جمع البيانات، ومعالجتها، ونشرها، وإيصالها للمستخدمين. ونوه إلى أنه في هذا المجال تبدو الحاجة ملحة إلى تطوير إطار محدد يصف كل عمليه إحصائية على حدة. ووضع رؤية استراتيجية لعملية مؤسسية متكاملة يشكل العاملون فيها محور عملياتها. كما أوضح أن عملية التحديث تهدف إلى تعزيز كفاءة العمليات الإحصائية، وإنتاج مؤشرات عالية الجودة بشكل دوري، مصنفة وفقاً للعديد من المتغيرات كلما أمكن، بغية متابعة تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، واستراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022، ولا سيما عمليات النشر والتواصل، واعتماد النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائي. وهذا يتطلب العمل مع الوزارات والأجهزة الحكومية ، ومراكز البحوث والجامعات ومنظمات المجتمع المدني . كما تتطلب عمليات التحديث الارتقاء بعمليات جمع البيانات، وبناء السجلات الإحصائية، وتكامل البيانات مع التنظيم الجغرافي والمكاني للدولة، وبناء القدرات والابتكار في العمليات الإحصائية. ومن مجالات التحديث المهمة أيضًا تطبيق إطار جودة البيانات بشكل منهجي في كافة فروع العملية الإحصائية، وتحديث قانون الإحصاء وكافة التشريعات ذات العلاقة بالعملية الإحصائية، والعمل على استخدام البيانات الضخمة في الإحصاءات الرسمية، ومتابعة استخدام التطور التكنولوجي في دعم العملية الإحصائية.

قدم الدكتور حسين بعد ذلك تعريفًا بورشة العمل وأهدافها من حيث منهجيتها، وأسلوب عملها شكلاً ومضموناً، حيث أوضح بأنها تشتمل، إلى جانب الكلمات الافتتاحية، خمس جلسات عمل تختص كل منها بالبحث في موضوعات معينة ذات علاقة بأهداف الورشة. ويترأس كل من تلك الجلسات ويدير النقاش فيها أحد قادة العمل الإحصائي والخبراء المتخصصين، ويشارك في تقديم أوراق العمل بكل منها مجموعة من الخبراء والباحثين المتخصصين كل في مجاله.

الجلسة الأولى:
تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

رئيس الجلسة: الدكتور خالد علي القره داغي نيابة عن سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، رئيس الجهاز

الجلسة كانت عبارة عن حلقات نقاشية شاركت فيها شخصيات رفيعة المستوى محلية وعالمية للحديث عن التقدم المحرز في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 بأهدافها السبعة عشر وتقاطعاتها مع استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018 - 2022.

استهل الدكتور خالد القره داغي الجلسة بتعريفه بالمتحدثين في هذه الجلسة، وهم:

1. **الشيخ الدكتور محمد بن حمد آل ثاني:** مدير إدارة الصحة العامة في وزارة الصحة العامة. وهو أستاذ مشارك في سياسة الرعاية الصحية السريرية وأبحاثها في كلية وايل كورنيل للطب وجامعة قطر.

2. **الدكتورة حمدة السليطي:** الأمين العام للجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم منذ عام 2014. وهي عضو نشط في العديد من اللجان، منها لجنة أمناء جوائز التقدير والتقدير الحكومي، والمجلس التنفيذي للإيسيسكو، والمجلس التنفيذي لمنظمة الألسكو، علاوة على أنها الرئيس التنفيذي لـ "جائزة التميز التعليمي".

3. **الدكتور حسن عبد الرحيم السيد:** أستاذ القانون العام بجامعة قطر، ويشغل حاليًا منصب مدير معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بجامعة قطر، وهو كذلك قاضي وعضو مجلس محكمة قطر الدولية بمركز قطر للمال.

4. **الدكتور المهندس محمد بن سيف علي الكواري:** يشغل حالياً وظيفة وكيل وزارة مساعد، ومدير مركز الدراسات البيئية والبلدية بوزارة البلدية والبيئة، ونائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، وعضو في مجلس الحكماء التابع لمنتدى آسيا والباسفيك (APF).

5. **السيد محمد علي الغامدي:** يشغل حاليًا منصب كبير مديري الحوكمة، ومدير وحدة التعاون الدولي في مؤسسة قطر الخيرية. ويتمتع بخبرات واسعة في مجالات الحوكمة والتطوير المؤسسي. كما ساهم في صياغة رؤية استراتيجية جديدة في ديناميات الشراكات في النظام الإنساني الدولي.

وأوضح رئيس الجلسة بعد ذلك بأن أسلوب عمل الجلسة سيكون بتوجيه سؤالين يتعلقان بالتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ليتولى كل من المتحدثين تحديد ذلك كل في مجال عمله أو اختصاصه.

أولا: سعادة الشيخ الدكتور/ محمد بن حمد آل ثاني

السؤال الأول: ما هي أهداف الاستراتيجية الوطنية للصحة، وتقاطعاتها مع الهدف الثالث من أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030 المتعلق "بضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاه في جميع الأعمار" ؟

السؤال الثاني: الإنجازات التي تم تحقيقها في الهدف الثالث من أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030، المتعلق "بضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاه.

تمحورت الإجابة عن السؤالين في الآتي:

- قامت وزارة الصحة العامة بالعديد من الأنشطة لتحقيق الهدف الثالث من أجندة التنمية المستدامة والمتعلق "بضمان تمتّع الجميع بحياة صحية شاملة":
  - عقد عدة لقاءات مع الخبراء والمسؤولين بالمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة.
  - إجراء عدد من البحوث الصحية.
  - تطوير عدد من الخطط والاستراتيجيات الوطنية الصحية لدولة قطر ، منها ما يلي:
    - الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية (2013 – 2018).
    - الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية (2013 – 2018).
    - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة مرض السكري (2016 – 2022).
    - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة السرطان (2013 – 2018).
    - الإطار الوطني للسرطان (2017 – 2022).
    - استراتيجيات الصيدليات المجتمعية (2011 – 2016).
- تمخضت تلك الجهود عن إنتاج إحصائيات دقيقة تنبئ بتقدم دولة قطر بخطى حثيثة نحو تحقيق الهدف الثالث من أجندة التنمية المستدامة الخاص بصحة المواطنين.

- توفر المعلومات ساعدنا على تطوير العمل ا لصحي .

- في مجال وفيات الأمراض المعدية ووفيات حوادث المرور حققنا إنجازات فاقت بعض الدول المتقدمة، كفرنسا وأمريكا.

- ووفقاً لتقارير المنظمات الدولية، فإن دولة قطر تعتبر في المرتبة الخامسة عالمياً من حيث تحقق الإنجازات في المجالات الصحية.

- ومن التحديات التي تواجه تعزيز الشراكة في تبادل المعلومات، أشار الدكتور محمد بن حمد الى أن عدم الثقة بين الجهات المنتجة للمعلومات قد يؤدي الى عدم نشرها خوفاً من أن تقوم جهات أخرى بنشرها أو اكتشاف بعض الأخطاء فيها.

ثانياً: الدكتورة حمدة السليطي

السؤال الأول: كيف تقيمون منجزات التعليم في دولة قطر؟ وإلى أي مدى يساهم محتوى التعليم ونوعيته في بناء القدرات الوطنية اللازمة لعملية التنمية الوطنية؟

السؤال الثاني: على المستوى الوطني، على أي مسافة نحن من تحقيق الهدف الرابع المتعلق بـ"ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع".

في معرض ردها على السؤالين، ركزت الدكتورة حمدة على النقاط التالية:

- يعتبر التعليم من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق الرؤى حول التنمية البشرية.

- نجاح الدولة في تحقيق التنوع الاقتصادي يتطلب تطوير استراتيجية تعليمية قوية وفعالة.

- تم في هذا الإطار تطوير الاستراتيجيتين التاليتين:

  - "استراتيجية قطاع التعليم والتدريب 2011 – 2016، حيث شملت 29 مشروعاً تهدف إلى تفعيل الأهداف ذات الصلة بقطاع التعليم في ركيزة التنمية البشرية لرؤية قطر الوطنية 2030.

  - "استراتيجية قطاع التعليم والتدريب 2017 – 2022.

- شاركت دولة قطر في العديد من المؤتمرات واللقاءات التربوية التي تقيس أو تقيم مستوى التعليم، وتبين من خلالها الأداء المتقدم الذي أحرزته قطر في هذا المجال.

- هنالك التزام من دولة قطر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- وضع إطار عمل لتحقيق مؤشرات الهدف الرابع المتعلق بالتعليم. وتم تشكيل لجنة من مختلف الجهات ذات العلاقة لذلك الغرض.

- الشروع في التوعية وبناء القدرات، حيث تم تصميم ووضع ملصقات تختص بالتوعية بالهدف الرابع المتعلق بالتعليم.

ثالثاً: الدكتور حسن عبد الرحيم السيد:

السؤال الأول: ما هي إسهامات معهدكم في تزويد مستخدمي البيانات بالعديد من المؤشرات التنموية التي تسهم في قياس التقدم على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟.

السؤال الثاني: ما أهمية بناء شراكات على الصعيد الوطني بين وزارات الدولة وأجهزتها، ومراكز الدراسات والبحوث والمعاهد والجامعات، والعاملين في مجال علوم البيانات وجمعها نشرها؟

تمحورت ردود الدكتور حسن السيد على السؤالين في الآتي:

- أنشئ معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بجامعة قطر في عام 2008، وهو معني بالدراسات المسحية.

- رؤية المعهد منبثقة عن رؤية جامعة قطر المشتقة أصلاً من رؤية قطر الوطنية 2030.

- قمنا بإجراء حوالي 120 دراسة مسحية شاملة لكل ركائز رؤية قطر الوطنية.

- يتم تحليل البيانات بشكل علمي، وإصدار النتائج ونشرها للمستخدمين والشركاء بغية قياس المتغيرات ورصد الإنجازات في تحقيق أهداف الرؤية الوطنية.

- ينجز المعهد حوالي 15 دراسة مسحية سنوياً بأساليب مختلفة، وذلك بالتعاون مع عدد من الشركاء، وبخاصة جهاز التخطيط والإحصاء.

- بناء الشراكات أمر مهم جداً في مجال البحوث الاجتماعية. وتتوفر لدى المعهد قاعدة عريضة من الشركاء داخلياً وخارجياً على النحو التالي:

  - منظمة العمل الدولية، وجهاز التخطيط

والإحصاء، وجامعة قطر، وجمعية قطر الخيرية.

- الأساتذة والباحثون من مختلف الجامعات والكليات ومراكز البحوث بدولة قطر .

- الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة برؤية قطر 2030.

رابعاً: الدكتور المهندس/ محمد بن سيف علي الكواري

السؤال الأول: ما هو دور مواثيق حقوق الإنسان في تعزيز أهداف التنمية المستدامة؟

تركزت الإجابة حول النقاط التالية:

- العلاقة بين مواثيق حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة تظهر بوضوح في إعلان الأمم المتحدة الرائد بشأن الحق في التنمية عام 1986، الذي ارتبط بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- الاتفاقيات والصكوك الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة والمرتبطة بهذا الشأن تعتبر أن القضاء على الانتهاكات الواقعة على الإنسان من شأنها أن تسهم في خلق ظروف مواتية لتنمية جزء كبير من الإنسانية، وترى بأن جميع حقوق الإنسان مترابطة، والاهتمام بتعزيز التنمية يتطلب الاهتمام بتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- ينص الإعلان كذلك على أن "من واجب الدول أن تتعاون مع بعضها في تأمين التنمية، وإزالة العقبات التي تعترض التنمية".

- كما أن أهم الأهداف الإنمائية التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تتلخص في القضاء على الفقر، وتوفير الصحة الجيدة والرفاه، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق، ونمو الاقتصاد، والعمل المناخي.

- يشير الإعلان كذلك إلى أن تنفيذ تلك الأهداف الإنمائية يتطلب توفير مجموعة من الحقوق، كالحق في التعليم، والحق في السكن، والحق في الكرامة، والحق في الرفاه، والحق في الصحة، والحق في العمل، إلى جانب حقوق العمال، وحق المرأة، والحق في المساواة بين الجنسين، والحق في المساواة دون تمييز ... وغيرها.

- وكل حق من تلك الحقوق يرتبط بأهداف التنمية المستدامة. وهي الأهداف التي تتعاون على تنفيذها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع وزارة الداخلية، ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة العامة، ووزارة التعليم والتعليم العالي، وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني.

السؤال الثاني: ما هو دور المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان في الربط المفاهيمي بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة؟

الإجابة: للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور كبير في الربط المفاهيمي بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة 2030، وذلك بتقييم واقع الحال في مجال التنمية المستدامة على ضوء الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان، إلى جانب قيام تلك المؤسسات برصد وتنفيذ حقوق الإنسان من خلال جدول الأعمال الخاص بالتنمية المستدامة، والتبادل فيما بينها لأفضل الممارسات، وكيفية دمج حقوق الإنسان في الخطة العامة والشاملة، وقيامها بوضع استراتيجيات وخارطة طريق لإشراك الحكومات والمجتمع المدني في الدور الرقابي لتنفيذ خطة أعمال التنمية المستدامة.

إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقوم بمتابعة ورصد تنفيذ أجندة التنمية المستدامة العالمية والخطط الإقليمية المنبثقة عنها، الأمر الذي يستدعي بناء شراكات حقيقية بينها وبين المؤسسات المعنية بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة، لضمان دمج برامجها ونشاطاتها، وتوجيه سياسات الدول حيال حقوق الإنسان، مع التأكيد على ضرورة بناء القدرات للمؤسسات المعنية لحقوق الإنسان لتمكينها من القيام بمسؤولياتها المناطة بها، وذلك من خلال تعريف المؤسسات الوطنية بطبيعة دورها بخصوص متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدانها، ولتبادل أفضل الممارسات، والاطلاع على التجارب وتقييمها.

خامساً: السيد/ محمد علي الغامدي

السؤال الأول: ما هو الدور المطلوب منكم كمنظمة من منظمات المجتمع المدني للإسهام في تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030؟ وكيف تنجزون هذا الدور على الصعيد التنموي والإغاثي؟

للإجابة عن هذا السؤال، أشار الأستاذ/ الغامدي للآتي:

- تلعب منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية دوراً محورياً في محاربة الجوع ومكافحة الفقر والقضاء عليه، وهي من أولى أهداف التنمية المستدامة.

- تساهم بشكل فعال في الجهود التي تقوم بها الحكومة.
- تقوم بدور مهم في رسم السياسات، ووضع الخطط التنموية اللازمة وتنفيذها لتحقيق تلك الأهداف.
- كما تشارك بشكل أساسي في حشد الموارد وسد الفجوات لتحقيق التنمية المستدامة.

السؤال الثاني: ما هي التحديات التي تواجهكم في عملكم؟ وهل تقومون ببناء شراكات في مجالات عملكم؟

- عن أبرز التحديات التي تواجههم في عملهم، أشار الغامدي إلى شح المعلومات.
- وعن تعزيز الشراكات، أوضح الأستاذ الغامدي إلى أن هنالك تعاون مع الأمم المتحدة لتحديد أولويات العمل، وبخاصة في مجال اللاجئين بالمنطقة العربية.

الجلسة الثانية:
مصادر البيانات غير التقليدية بشأن الإحصاءات الرسمية

رئيس الجلسة: الدكتور/ إنغمار ويبر – مدير بحوث الحوسبة الاجتماعية، معهد قطر لبحوث الحوسبة (QCRI)، جامعة حمد بن خليفة.

يشغل الدكتور ويبر منصب مدير بحوث الحوسبة الاجتماعية في معهد قطر لبحوث الحوسبة (QCRI)، بجامعة حمد بن خليفة. وهو يستخدم في بحوثه متعددة التخصصات كميات كبيرة من البيانات عبر الإنترنت من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من المصادر لدراسة السلوك البشري على نطاق واسع، من أهمها دراسة قياس الهجرة الدولية باستخدام الأساليب الرقمية، وتتبع الفجوات الرقمية بين الجنسين، ورسم خرائط الفقر. ويشارك الدكتور ويبر بانتظام مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، حيث يساعدها على استخدام مصادر البيانات غير التقليدية لتلبية احتياجاتها التشغيلية. وقبل انضمامه إلى معهد قطر لبحوث الحوسبة، عمل الدكتور ويبر باحثًا في Yahoo Research Barcelona. وعندما كان طالبًا جامعيًا، درس الرياضيات في جامعة كامبريدج، ومن ثم حصل على شهادة الدكتوراه من معهد ماكس بلانك لعلوم الكمبيوتر. وهو متحدث متميز في جمعية الآلات البرمجية ACM، وعضو كبير في معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات IEEE، وجمعية النهوض بالذكاء الاصطناعي AAAI.

أولاً: الدكتور/ رونالد جانسن - مساعد مدير، الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة:

حصل على درجة الدكتوراه في النمذجة الرياضية لمعالجة المعلومات البشرية في مايو 1990؛ ثم التحق بالشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة في يونيو 1990 في نيويورك. يشغل السيد/جانسن حالياً منصب مساعد مدير الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة في نيويورك. ويتولى مسؤولية عمل الشعبة في مجال ابتكار البيانات واستراتيجيات تنمية القدرات، بما في ذلك قيادة العمليات بين الحكومات بشأن ابتكار الإحصاءات الرسمية، وتنفيذ ركيزة تنمية القدرات في خطة عمل كيب تاون العالمية دعماً لرصد خطة التنمية المستدامة 2030.

وهو يعمل بشكل خاص على دعم عمل الفريق العامل العالمي المعني بالبيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية، ومنبر الأمم المتحدة العالمي ذي الصلة، والذي يعد بيئة تعاونية للمجتمع الإحصائي العالمي من أجل التنفيذ المشترك لمشاريع ابتكار البيانات وتبادل الخبرات.

عنوان العرض: لنعمل معًا في علوم البيانات والإحصاءات الرسمية على المستوى العالمي

نبذة مختصرة:

ركز العرض في البداية على أهمية إيجاد مصادر بيانات جديدة للإحصاءات غير الرسمية لمواجهة التحدي الأكبر ممثلاً في توفير بيانات متواترة ودقيقة، وفي الوقت المناسب لرصد التغيرات الإيجابية في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث أن أدوات جمع البيانات التقليدية مثل المسوح أو التعدادات مكلفة، وتستغرق الكثير من الوقت، فهي ليست مناسبة لتوفير بيانات وافرة وسريعة لخطة 2030.

وأشار العرض الى أن تلك العوامل دعت المجتمع الإحصائي إلى البحث في إمكانية استخدام مصادر بيانات جديدة تكمل المصادر التقليدية. فمن جهة، هناك وفرة في مصادر البيانات الإدارية، ومن جهة أخرى، هناك تدفقات مستمرة من البيانات الرقمية الناتجة عن الأقمار الصناعية، أو شبكات المحمول، أو منصات الوسائط الاجتماعية. وفي الوقت الحاضر، يمكننا الوصول إلى البيانات من الأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار والهواتف المحمولة وتطبيقات الوسائط الاجتماعية وعمليات البحث على الإنترنت. وقريباً ستتوفر شبكة الجيل الخامس G5 بشكل أكثر اتساعًا، مما سيسهل استخدام بيانات المستشعرات في السيارات أو الأجهزة أو الأنظمة في المنزل أو المكتب.

وركز العرض على أن استخدام مصادر البيانات الجديدة هذه يتطلب تطوير أساليب ومنهجيات جديدة، مثل التكنولوجيا والأساليب والعمليات وإدارة المعلومات والمعايير والأطر، مع عدم إغفال الحاجة إلى تطوير المهارات البشرية والترتيبات المؤسسية الضرورية (القانونية والسياسية والتنظيمية).

وتطرق العرض إلى الجهود التي قامت بها الأمم المتحدة في هذا الاتجاه، حيث شكلت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في 2018 مجموعة عمل عالمية (GWG) بشأن البيانات الضخمة للإحصاءات الرسمية، والتي وضعت ما يسمى بـ "منصة الأمم المتحدة العالمية"، وهي بيئة بحث وتطوير تعاونية سحابية لمجتمع الإحصاء العالمي وجميع المجموعات المعنية. ويعتمد نظام هذه المنصة على مبادئ الشبكات والسوق، مما يسهل تبادل وتطوير ومشاركة البيانات والأساليب والأدوات والخبرات، ويسرع ابتكار البيانات. وفي نهاية الأمر، فإن الغرض من المنصة هو إنتاج بيانات وأساليب موثوقة، وهذا الأمر يتضمن تطوير مجموعات المهارات المتعلقة بعلوم البيانات، حيث أن معالجة البيانات الضخمة تتطلب استخدام التكنولوجيا المتقدمة وتقنيات التعلم الآلي. وقد بدأت المعاهد الإحصائية الوطنية والدولية في إنشاء مراكز ابتكار البيانات لعمل تجارب على علوم البيانات والبيانات الضخمة.

وواصل المتحدث بعد ذلك موضحاً مكونات منصة الأمم المتحدة العالمية، حيث أشار إلى أنها تتألف من خمسة مراكز للبيانات الضخمة حول العالم في البرازيل والصين ورواندا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة.

ومن ثم أوجز أسباب الربط بين علوم البيانات والإحصاءات الرسمية فيما يلي: (1) تسخير البيانات الضخمة واستغلالها، (2) تطوير الخوارزميات واختبارها، مما يؤدي إلى الحصول على إحصاءات ومؤشرات وأفكار، (3) تطوير مهارات جديدة داخل القوى العاملة للمكتب الإحصائي، وكذلك جذب المجتمعات الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني للعمل مع المكتب الإحصائي.

ثانياً: السيدة/ جنيفر كولفيل - رئيسة فريق الابتكار، الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تتولى السيدة/ كولفيل إدارة محفظة الابتكار في منطقة الدول العربية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تغطي 17 دولة من الخليج إلى شمال إفريقيا، حيث تدير الأنشطة الإقليمية لإدخال مناهج جديدة وبديلة للتنمية، مثل الأفكار السلوكية، وابتكار البيانات، وأشكال التمويل البديلة. وتقوم بدعم الزملاء والشركاء في المسح المستمر بحثًا عن أفكار جديدة لإعادة تأطير تحديات التنمية، ووضع نماذج أولية بسرعة وبتكلفة معقولة لمعرفة ما الذي يمكن أن ينجح أو يفشل، و"العمل بصخب" لمشاركة النجاحات والدروس المستفادة. وفي السابق، عملت السيدة جنيفر مستشارة لسياسات التنمية العالمية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث ركزت فيه على الفعالية المؤسسية وتنمية القدرات. وقبل انضمامها إلى منظومة الأمم المتحدة، عملت لسنوات عديدة في القطاع الخاص بصفة مستشار إداري لدى Marsteller Accenture and Burson-. وتحمل السيدة جنيفر شهادة بكالوريوس في الآداب من جامعة ييل، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية كيلوغ للإدارة (جامعة نورث وسترن)؛ إضافة إلى أنها حضرت برنامج التعليم التنفيذي حول "الابتكارات في الحوكمة" في كلية جون إف كينيدي للعلوم الحكومية بجامعة هارفارد.

عنوان العرض: إعادة تصور القياس: #NextGenData

نبذة مختصرة:

رغم أن البيانات الخاصة بمساحة التطوير كان لها نصيبها العادل من الحوادث، والفشل، والنكسات - النابعة جزئياً من نظريات التغيير المفرطة في التبسيط، والاعتقاد الساذج بقوة البيانات، وضعف التفكير في الاقتصاد السياسي – إلا أنه كان هناك تقدم هائل على مدى السنوات العشر الماضية في طرق إسهام البيانات في التنمية.

ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم الشركاء الوطنيين لاستكمال استخدام البيانات التقليدية بمصادر وأنواع جديدة وبديلة من البيانات في مواجهة تحديات التنمية المعقدة بشكل أفضل، وقياس تأثير مختلف النهج المتبعة بشكل أفضل. وخلال الفترة 2015-2016، شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مبادرة الأمم المتحدة للنبض العالمي UN Global Pulse من أجل دعم ستة بلدان في استكشاف استخدام البيانات البديلة؛ وبناءً على هذه التجربة، نشرت الوكالتان "دليل ابتكار البيانات من أجل التنمية: من الفكرة إلى إثبات المفهوم"، مع توجيهات وأدوات عملية لمشاريع ابتكار البيانات. وخلال الفترة 2016-2018، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة مع Data Pop Alliance لدعم البلدان في استخدام مناهج غير تقليدية في قياس البيانات لقياس مؤشرات المستوى 3 من أهداف التنمية المستدامة (تلك المؤشرات التي ليس لها إطار قياس)؛ حيث دعمت المبادرة، التي أطلق عليها اسم "قياس غير المقاس"، ما يقرب من 12 بلدًا حول العالم.

وفي أعقاب هذه الموجة الأولى من البيانات المتعلقة بمبادرات التنمية التي ركزت على استكشاف طرق جديدة لاستخدام البيانات في النهوض بالتنمية ووضع النماذج الأولية لها واختبارها، يدرس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاتجاهات الناشئة التي يحتمل أن تشكل الجيل القادم من ممارسة ابتكار البيانات، بدءًا من الأبعاد السياسية إلى وكالة البيانات الفردية.

ويعمل البرنامج أيضًا على تعزيز قدرته الداخلية لابتكار البيانات، ووضعها في قلب مختبرات التسريع Accelerator Labs، وهي مبادرة مؤسسية جديدة لإنشاء أسرع وأكبر شبكة تعليمية في العالم في مجال التطوير. وبينما يتطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى معالجة تحديات القرن الحادي والعشرين بفعالية، تدرك المنظمة الحاجة إلى مقاربات جديدة تركز على البيانات لفهم هذه التحديات وهي تتكشف، وإيجاد الحلول الأكثر ملاءمة محلياً، والتعلم بسرعة أكبر حول ما يمكن أن ينجح أو يفشل. وبالشراكة مع قطر وألمانيا، يستثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 60 مختبراً يغطي 78 دولة، لكل منها رئيس استكشاف مسؤول عن استكشاف وتحديد المعرفة الحدودية لمواجهة تحديات التنمية؛ وتحديد مصادر جديدة للأدلة والأفكار المستقبلية؛ وتحليل وتصور الأنماط في مصادر البيانات غير المهيكلة؛ وتحويل هذه الأفكار إلى خيارات تعليمية لمعالجة تحديات السياسة المحددة في بلدانها.

ثالثاً: السيد/ تريفور مونرو - مدير برامج رئيسي، مجموعة بيانات اقتصاديات التنمية في البنك الدولي.

يتولى تريفور مونرو منصب مدير برامج رئيسي في مجموعة بيانات اقتصاديات التنمية في البنك الدولي. ويدير برنامج "الابتكارات في تحليلات البيانات الضخمة" الذي يقدم منتجات البيانات والخدمات التحليلية لمساعدة فرق البنك الدولي والبلدان النامية على وضع مصادر وطرق جديدة للبيانات في العمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قبل عمله في البنك الدولي، شغل السيد/ مونرو عدة مناصب في مجال الابتكار الرقمي في معهد السياسات

التقدمية، وشركة فايتال ويف للاستشارات، وبوابة التنمية، ولوسنت للتكنولوجيا. وهو حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد الدولي من جامعة كاليفورنيا في سان دييغو.

عنوان العرض: البيانات المطلوبة للوقت المعاصر (Data4Now).

نبذة مختصرة:

في بداية العرض تطرق المتحدث لنشأة مبادرة "البيانات المطلوبة الآن (Data4Now) " التي أطلقتها السيدة/ أمينة محمد نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، ويشاركها في قيادتها فريق أساسي يتألف من الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، والبنك الدولي، والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، وشبكة حلول التنمية المستدامة. وهي مبادرة تدعو للحاجة الى استخدام طرق وأساليب حديثة لاستكشاف مصادر لإنتاج بيانات معاصرة غير تقليدية تلبي الحاجة لرصد ومتابعة درجات تحقق مؤشرات أجندة التنمية المستدامة 2030.

وأشار المتحدث إلى أهمية هذه المبادرة، مبيناً بأنهم يعانون من شح المعلومات وقدمِها، إضافة إلى عدم شمولها لكل السكان. وهذا يعني بالضرورة على سبيل المثال عدم القدرة على تحديد عدد الأطفال الذين يحتاجون للتطعيمات، أو حجم السكان الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة، أو عدم تمكنهم من وقف التناقص في حجم الغابات والتنوع البيولوجي. وحتى يتمكن المجتمع الدولي من تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030، لا بد من توفر بيانات حديثة غير تقليدية نضمن من خلالها شمولها لجميع أفراد المجتمع.

ونوه العرض إلى أن التطور الحديث في التكنولوجيا، وفي عمليات إنتاج البيانات وتحليلها ساعد كثيراً في ردم الفجوات في البيانات، وتتفهم حالياً كثير من الحكومات والمؤسسات أهمية تطوير منهجيات وأطر حديثة لتحديد مصادر جديدة للبيانات.

وأشار العرض إلى أن هذه المبادرة تسعى إلى مساعدة أعضاء النظم الإحصائية الوطنية على التعاون بشكل أكثر فعالية مع الشركاء المحليين والوطنيين والعالميين من المنظمات الحكومية الدولية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، حتى يتمكنوا من إحداث تغيير إيجابي في حياة الناس من خلال القدرة على تقديم بيانات أفضل، وفي الوقت المناسب من أجل وضع سياسات واتخاذ قرارات صائبة لأجندة التنمية المستدامة 2030. وتسعى كذلك لإيجاد فرص لتعاون علماء البيانات والإحصائيين ومنتجي البيانات ومستخدميها على المستويين الدولي والوطني لإنشاء شراكات بياناتية بين الجمهور والكيانات الخاصة.

رابعاً: السيد/ أحمد بن مسلم بن سالم المفرجي - مدير التطبيقات، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

يعمل السيد/ أحمد بن مسلم المفرجي في المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان كمدير تطبيقات. وقد عمل في كثير من الدراسات الاستقصائية الإحصائية، وشارك في عدة مشاريع، مثل تعدادي 2003 و 2010، كمحلل بيانات ومسؤول معلومات. كما يرأس حاليا فريق التحول الرقمي في المركز. وطوال حياته المهنية، لديه دور نشط في استخدام وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ العمليات الإحصائية. وفي الآونة الأخيرة، تم تعيينه رئيسًا للفريق الوطني لتنفيذ مشروع البيانات الضخمة (بيانات الهاتف النقال) لإنتاج مؤشرات إحصائية رسمية.

عنوان العرض: تجربة المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في توظيف البيانات الضخمة في مجال الإحصاء والمعلومات.

نبذة مختصرة:

استهل المتحدث العرض بالحديث عن المشروع الذي قام بتنفيذه المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بالسلطنة للاستفادة من بيانات استخدامات الهواتف النقالة في إنتاج مخرجات إحصائية رسمية في قطاعي السكان والسياحة والحركة اليومية بين محافظات وولايات السلطنة، وذلك تلبية للدور المناط بالمركز والمتمثل في بناء وإدارة منظومة متكاملة على المستوى الوطني تشمل مؤشرات اجتماعية واقتصادية وبيئية وثقافية ومؤشرات لقياس الأداء التنموي في السلطنة؛ لتسهيل متابعة التقدم الاجتماعي والاقتصادي ودعم صناعة القرار.

وأشار العرض إلى أن المرجعيات القانونية والدستورية، كالمرسوم السلطاني رقم (2014/40) الخاص بنظام المركز، والمرسوم السلطاني (2019/55) الخاص بإصدار قانون الإحصاء والمعلومات، إضافة إلى مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع المؤسسات ذات العلاقة (هيئة تنظيم الاتصالات وشركات الاتصالات (عمانتل، وأوريدو)، ساعدت كثيراً في الحصول على البيانات المطلوبة للمشروع.

وتطرق العرض إلى نوعية البيانات التي تم الحصول عليها، وهي بيانات الاتصال من المشتركين المحليين، (Domestic))، وبيانات الاتصال للقادمين إلى السلطنة (خاصية التجوال (Inbound))، وبيانات المشتركين (Subscribers)، وبيانات محطات الاتصال (Cells).

أما عن الصعوبات التي صادفها المشروع، فقد أشار العرض إلى أنها تمثلت في الحق القانوني للمركز في الحصول على هذه البيانات، وحماية الخصوصية، وإدارة البيانات، إلا أنه تم تذليله، ومن ثم إجراء عمليات فحص جودة البيانات، وتكللت بالنجاح المطلوب.

وفي نهاية العرض، أشار المتحدث إلى أنهم على أعتاب المرحلة الثانية من المشروع، وهي كتابة البرمجيات لاحتساب المؤشرات المستهدفة في القطاعات آنفة الذكر.

المناقشة:

وفي نهاية الجلسة، تم فتح باب النقاش، حيث تم توجيه السؤال التالي:

س: كيفية معالجة الفجوة في القدرات بالنسبة للدول المختلفة بمشروع البنك الدولي؟

ج: جاءت إجابة الدكتور مونرو كالتالي: يعمل في المشروع خبراء من مختلف الدول، وينظرون إلى المشكلات كل من منظوره الثقافي، وبالتالي يمكنهم التوصل إلى حلول ترضي الجميع.

اليوم الثاني 5 نوفمبر 2019

الجلسة الثالثة:
بناء القدرات

رئيس الجلسة: الدكتور/ خالد علي القره داغي - مستشار نظم المعلومات التنموية، مكتب رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

قبل انضمامه لجهاز التخطيط والإحصاء عمل الدكتور خالد مديراً لنظم المعرفة والابتكار في قطاع البحوث والتطوير بمؤسسة قطر. وحصل على درجة الدكتوراه في عام 2008 من جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة. وفي عام 2013، تولى قيادة مشروع فريد من نوعه في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا كباحث زائر ومدير مشروع العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وفي عام 2016، حصل على "الشهادة المتقدمة في الإدارة والابتكار والتكنولوجيا للمدير التنفيذي" من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

أولاً: الدكتور/ روبرت بيتر ندوغوا: رئيس وحدة البيانات والإحصاء في مقر موئل (المستوطنات البشرية) الأمم المتحدة

يتولى روبرت بيتر ندوغوا منصب رئيس وحدة المراصد الحضرية العالمية - وهي وحدة متخصصة في إدارة البيانات والإحصاءات الحضرية في مقر موئل الأمم المتحدة في نيروبي، كينيا. ويشغل روبرت منصب رئيس تطوير المنهجية للعديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الحضرية في إطار الهدف 11 الذي يعتبر موئل الأمم المتحدة الوكالة المعنية به.

وقبل انضمامه إلى موئل الأمم المتحدة، عمل روبرت مع العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية، منها: مكتب اليونيسف في كينيا، وكلية لندن للصحة والطب الاستوائي، وجامعة هايدلبرغ، والمركز الأفريقي لبحوث السكان والصحة، وغيرها. وله العديد من المؤلفات والبحوث المنشورة في مجالات الصحة الحضرية، وعلم الأوبئة، والنمذجة الإحصائية.

عنوان العرض: الأدوات والخبرات اللازمة لرصد أهداف التنمية المستدامة الحضرية (الهدف 11): ما الذي تعلمناه منذ عام 2015.

نبذة مختصرة:

في سبتمبر 2015، اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إطارًا جديدًا لتوجيه جهود التنمية بين عامي 2015 و 2030، بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2030".

وخطة 2030 تتضمن 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة و 169 غاية. وتتناول أهداف التنمية المستدامة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية، وترابطها بطريقة متكاملة، والجوانب المتعلقة بالمجتمعات السلمية والمؤسسات الفعالة، فضلاً عن وسائل التنفيذ (التمويل، والتكنولوجيا، وتنمية القدرات، إلخ).

وقد التزم رؤساء الدول والحكومات أيضًا بالمشاركة في المتابعة والمراجعة المنهجية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030. وستستند عملية المتابعة والمراجعة إلى مراجعات التقدم المحرز المنتظمة والتطوعية والشاملة بقيادة قُطْرية على المستوى الوطني، بحيث يتم إدخالها ضمن المراجعات على المستويين الإقليمي والعالمي.

ومن خلال تأييد هدف قائم بذاته بشأن المدن (الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة)، المعروف باسم "الهدف الحضري" - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة -، أقر المجتمع الدولي بالتوسع الحضري ونمو المدن كقوة تحويلية للتنمية، حيث يعترف هذا الاتفاق الدولي الأول من نوعه حول التنمية الحضرية المستدامة كشرط أساسي مسبق للتنمية المستدامة. وإن التنفيذ الفعال للهدف 11 ورصده والإبلاغ عنه على مستوى المدينة سيعزز آليات التنسيق بين السلطات الوطنية والمحلية، وفي بعض الحالات، سيمثل تغييراً جذرياً في الحوكمة بمشاركة أكبر من السلطات المحلية في هذه العملية.

ويجب العمل على تعزيز النظم الإحصائية الوطنية بزيادة قدرتها على رصد الاحتياجات الحضرية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية بطريقة أكثر دقة ومصداقية وفي الوقت المناسب. وينبغي أن تستخدم هذه النظم الوطنية كلاً من الأساليب التقليدية والحديثة لجمع البيانات، بما في ذلك المؤشرات المكانية، لزيادة قدرة الحكومات الوطنية والمحلية على إنتاج معلومات دقيقة لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة.

وقد طور موئل الأمم المتحدة العديد من الأدوات القيمة لمساعدة الدول الأعضاء على التغلب على بعض التحديات الناشئة للرصد والإبلاغ. وتشمل هذه الأدوات إعداد أدلة عن أ) المراصد الحضرية، ب) العينة الوطنية للمدن، ج) الوحدات المتخصصة لكل مؤشر من مؤشرات الهدف 11، د) أدلة التحليل الجغرافي المكاني. وجميع هذه الأدلة، إذا تم تكييفها وتنفيذها بشكل جيد، ستساعد الحكومات الوطنية والمحلية في جهودها لجمع وتحليل البيانات والمعلومات والتحقق من صحتها في ضوء إعداد التقارير القُطرية. علمًا بأن هذه الأدلة توفر خلفيات لجميع التعاريف الضرورية، وطريقة الحساب، والبيانات الوصفية للمؤشرات، بما فيها المؤشرات المكانية.

ثانياً: الدكتور/ أتيلا كرمان - مدير إدارة الإحصاء والمعلومات، مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب(SESRIC)

يعمل مديرًا لإدارة الإحصاء والمعلومات بمركز البحوث

الاقتصادية والاجتماعية والتدريب(SESRIC) التابع لمنظمة التعاون الإسلامي –أنقرا/تركيا، وذلك منذ 1 مايو 2019. وقد حصل على درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة بيلكنت في أنقرة، تركيا عام 2001، ودرجة الماجستير في الإدارة المالية من جامعة كوبيرغ في ألمانيا عام 2004، ودرجة الدكتوراه في بحوث العمليات من معهد علوم الدفاع بالأكاديمية العسكرية التركية في أنقرة، تركيا. وكان قد التحق بمركز أنقرة في شهر أبريل 2007. ولديه عدة أبحاث حول أهداف التنمية المستدامة، والقدرات الإحصائية.... وغيرها.

عنوان العرض: جهود تنمية قدرات مركز أنقرة في تحديث الأنظمة الإحصائية الوطنية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

نبذة مختصرة:

استهل المتحدث العرض بإعطاء ملخص موجز عن المركز والدور المنوط به، مع التركيز على جهوده في بناء القدرات. ومنذ إنشائه في 1978، يعمل المركز كمؤسسة تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامية في مجالات الإحصاء والبحوث والتدريب والتعاون الفني بغية بناء القدرات وتنميتها بين الدول الأعضاء بالمنظمة من خلال الدورات الإحصائية والاستشارات الفنية والزيارات الميدانية بغية إنتاج بيانات إحصائية وطنية أفضل، ووضع سياسات، وتطوير استراتيجيات قائمة على الأدلة.

لتحقيق تلك الأهداف، أشار العرض إلى مبادرة المركز بتطوير "برنامج بناء القدرات الإحصائية (StatCaB)". وفي هذا الإطار، تناول العرض بالتفصيل مراحل الاختيار لتطبيق البرنامج، والتي تمت بناءً على احتياجات وقدرات الدول الأعضاء بالمنظمة، حيث قام المركز بتوزيع استبيان على جميع تلك الدول لتحديد الاحتياجات الفعلية لكل منها. وبناءً على نتائج ذلك الاستبيان، تمكن المركز من تصنيف الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامية حسب مستويات قدراتها، وتم تحديد الاحتياجات المتعلقة بالعمل الإحصائي لكل منها.

بدأ المركز بعد ذلك بتنظيم دورات تدريبية في الإحصاء، وتنظيم زيارات، وتقديم استشارات فنية... وغيرها من الوسائل والإجراءات التدريبية. وفي هذا الخصوص، أشار العرض إلى أن المركز ومنذ 2007 نظم 381 نشاطاً من هذا النوع، منها 242 دورة تدريبية قصيرة المدى في الإحصاء، و45 زيارة دراسية، و20 مهمة فنية، إلى جانب 65 ورشة عمل دولية، و 8 اجتماعات لبرنامج بناء القدرات الإحصائية (StatCaB)/ ومنظمة التعاون الاسلامي، شارك فيها أكثر من 8000 خبير من مكاتب الإحصاء الوطنية والمؤسسات الإحصائية بدول المنظمة.

ثالثاً: الدكتور/ صلاح المزاحمي - مدير إدارة مؤشرات البحث والتطوير في المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجية (GCC-STAT)

شغل الدكتور/ المزاحمي سابقًا منصب نائب المدير العام للتخطيط والدراسات في وزارة الصحة بسلطنة عمان، حيث التحق بوزارة الصحة في عام 1992 كإحصائي صحي إقليمي في منطقة الظاهرة. وفي عام 2004، تم تعيينه مديراً لإدارة المعلومات والإحصاءات الصحية في الوزارة. وهو يحمل درجة الدكتوراه في الصحة العامة من جامعة كوينزلاند في بريسبين، أستراليا (2015).

عنوان العرض: بناء القدرات الإحصائية في مجلس التعاون الخليجي: مدخل هام نحو أنظمة احصائية حديثة.

نبذة مختصرة:

استهل المتحدث عرضه بالتعريف بالمركز وأهدافه، حيث تم إنشاؤه في يونيو 2011 لتوفير بيانات إحصائية رسمية مشتركة للدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويهدف المركز إلى بناء القدرات وتعزيز الثقافة الإحصائية بين دول المجلس، وذلك لضمان استدامة المؤسسات الإحصائية بتلك الدول، وتحسين نوعية البيانات الاحصائية المنتجة، وتطويرها.

وبالنسبة لبناء القدرات، أشار العرض إلى أن المركز يقدم الدعم الفني، وينظم ورش العمل والدورات التدريبية للمكاتب الاحصائية الوطنية بدول المجلس. كما يعمل المركز على نقل المعرفة وتبادل المبادرات الناجحة بين الدول الأعضاء، ويعمل كذلك على متابعة تقدم سير العمل في المشاريع الإحصائية المتفق عليها بتلك الدول.

وتطرق العرض إلى بعض الأنشطة التي قام بها لبناء القدرات، حيث نظم 52 ورشة عمل ودورة تدريبية شارك فيها 1146 من منتسبي المكاتب الإحصائية بالدول الأعضاء. ونظم المركز كذلك وبصورة متواترة اجتماعات على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بلغ عددها 94 اجتماعاً شارك فيه أكثر من 2110 مشاركاً. إلى جانب ذلك، يشارك المركز في الفعاليات العالمية ذات العلاقة من خلال المؤتمرات والملتقيات العلمية والمنح الدراسية.

وكذلك نوه العرض إلى أن المركز لديه برامج خاصة ببناء القدرات تتضمن برنامج المنح الدراسية الخارجية، ومسارًا للتدريب، وبرنامج النظراء، وتنظيم منافسات في المجالات الإحصائية بين الشباب.

المناقشات:

وفي نهاية الجلسة تم فتح باب المناقشة، حيث تمحورت الأسئلة والإجابة عليها حول الآتي:

السؤال (1): يرجى تحديد بعض الأطر الإحصائية لتحليل البيانات الضخمة Big Data.

الإجابة: هنالك موقع بعنوان "Learning ....." به العديد من الكتب التي نشرت في هذا المجال.

السـؤال (2): هـل لـدى المركـز الإحصـائي لـدول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة (GCC-STAT) أو مركـز الأبحـاث الإحصائيـة والإقتصاديـة والإجتماعيـة والتدريـب للـدول الإسـلامية (SESSRIC) برامـج أو خطـط لتطويـر وتحليل البيانـات الضخمـة؟

الإجابة (1): لا توجد لدى المركزين خطط من هذا النوع.

الإجابـة (2): مـن بيـتر: لا نطـور أطـر إحصائيـة مـن أجـل تطويرهـا، ولكـن لإيجـاد الحلـول في المواقـف غـير العاديـة (التحديـات).

السـؤال (3): ما مسـتوى التعاون بين المراكز والمؤسسـات الإحصائيـة والمنظـمات الدوليـة لتطوير أطر إحصائيـة لتحليل البيانـات الحديثة؟

الإجابـة: أجمـع المتحدثـون عـلى أن لديهـم شراكات تعـاون مـع كثـير مـن مراكـز ومعاهـد البحـوث والمنظـمات والـوكالات الدوليـة والإقليميـة في مختلـف مجـالات العمـل الإحصـائي.

الجلسة الرابعة:
الابتكارات في الإحصاءات الرسمية

رئيس الجلسة: السيد/ عبد الهادي صالح الشاوي- مدير المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء

السيد/ الشاوي حاصل على درجة الماجستير في إدارة الاعمال، واجتاز بنجاح برنامج تنمية وتطوير مهارات شاغلي الوظائف الإدارية والإشرافية، وبرنامج القيادات التابع لمركز قطر للقيادات. وشارك السيد/ عبد الهادي في إعداد كل من استراتيجية التنمية الوطنية الاولى (2011-2016) ، والثانية (2018-2022). ويجدر بالذكر أن السيد الشاوي قدم العديد من أوراق العمل حول قضايا السكان والتنمية في كثيرٍ من الندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية.

أولاً: الدكتورة/ شريفة نعمان العمادي: المدير التنفيذي – معهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية

إلى جانب عملها مديرًا تنفيذيًا في المعهد المذكور، هي عضو في عدد من مجالس الإدارات والجمعيات، على النحو التالي:

- عضو في لجنة دعم الصحة السلوكية.
- عضو في مجلس إدارة جمعية مكافحة التدخين.
- عضو في مجموعة المختصين في علاج الإدمان في الأمم المتحدة (غير حكومية).

وهي حاصلة على درجة الماجستير والدكتوراه من جامعة مانشيستر ميتروبوليتان ببريطانيا، ونظمت عدة دورات وورش عمل تدريبية في مجال العلاج النفسي والأسري، و قدمت أوراق عمل في عدة مؤتمرات دولية تتعلق بتخصصها، وشاركت في عدد من الدراسات والأبحاث، ونشرت بعضها في مجلات عالمية.

عنوان العرض: السياسات العائلية المبنية على الأدلة: من البيانات إلى صنع القرار.

نبذة مختصرة:

في بداية العرض، تحدثت الدكتورة شريفة بصورة عامة عن أهمية البيانات في رسم السياسات القائمة على الأدلة، بما فيها سياسات الأسرة. وحتى تكون تلك السياسات فاعلة ومؤثرة، ينبغي أن تقوم على فهم سليم للمشاكل والقضايا والسياق الذي تعمل فيه، مما يتطلب بيانات ومعلومات موثوقة لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. إلا أن تلك الممارسات تواجه بعض التحديات، لعل أبرزها الافتقار إلى الأدلة المتوفرة حول قضايا الأسرة وسياساتها.

انتقلت بعد ذلك للتعريف بمعهد الدوحة الدولي للأسرة (DIFI)، والدور الذي يقوم به. فهو عضو بمؤسسة قطر، ويعتبر مثالاً لمركز بحوث يقدم تحليلاً مستقلاً للمسائل المتعلقة بالأسرة في قطر والمنطقة العربية. ويلتزم المعهد بالبيانات والتحليلات من أجل النهوض بالسياسات الأسرية، حيث يسهم بشكل كبير في مجال الممارسات القائمة على الأدلة من خلال توليد البيانات لإثراء تطوير السياسات الأسرية في قطر والمنطقة، ومساعدة واضعي السياسات على تقييم المشكلات المحلية، وتنفيذ حلول جديدة.

وقد قام المعهد بإدراج الممارسات القائمة على الأدلة وعلم التنفيذ بقوة في مجال الأسرة في المنطقة. فعلى سبيل المثال، أصدر المعهد دراسات أصيلة تشمل التوازن بين العمل والأسرة، وبرامج الأبوة، ورفاه الطفل، ومرض التوحد، إلخ.

ولم يقتصر دور المعهد على قطر فقط، بل تعداه ليشمل العالم العربي كله من حيث توفير البيانات والدراسات اللازمة حول الأسرة العربية لمساعدة متخذي القرار، والعمل على توظيف النتائج في صياغة السياسات من خلال إثراء القاعدة المعرفية حول الأسرة العربية، والاستفادة من التبادل المعرفي، والأخذ من الخبرات العالمية، ووضع البيانات الاسرية على أجندة متخذي القرار. كما يقوم المعهد بممارسة دوره من خلال متابعة تنفيذ وتطبيق السياسات التي يقترحها.

- إنشاء شبكة دولية من الخبراء في مواضيع مختلفة لوضع سياسات أسرية قائمة على الأدلة.
- البحث عن أفضل الممارسات في مجال السياسات الأسرية.
- اقتراح برامج توعوية حول السياسات الأسرية يشارك أصحاب المصلحة ومتخذو القرار في إعدادها وتنفيذها ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

كما أشارت الدكتورة إلى أن الأسرة العربية تواجه تحديات كبيرة تؤثر على تماسكها، ومنها: حاجة صاحب القرار لبيانات ضخمة لفهمها بشكل موضوعي، وتكون مبنية على الأدلة. كما أفادت الدكتورة بخبرتها في مجال الإرشاد الزواجي والإرشاد الأسري وأهميته في الحفاظ على استقرار الأسرة.

ثانياً: الدكتور / لؤي شبانه - المدير الإقليمي لمكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان، الدول العربية.

على مدار العقدين الماضيين، شغل عددًا من المناصب العامة الوطنية والدولية رفيعة المستوى في مجال الإحصاءات الرسمية، وتعداد السكان، والسكان والتنمية،

والرصد والتقييم، وإدارة البرامج، والترويج لها داخل منظومة الأمم المتحدة.

ويحمل السيد/ شبانة درجة الدكتوراه في الإحصاء الاجتماعي التطبيقي من جامعة لانكستر بالمملكة المتحدة، ودرجة الماجستير في الإحصاء الرياضي من الجامعة الأردنية، وبكالوريوس في الرياضيات من جامعة بغداد.

عنوان العرض: التحولات في الإحصاءات الرسمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتمحور حول الانسان

نبذة مختصرة:

ابتدأ الدكتور لؤي عرضه بالسؤال التالي وهو: إلى أي مدى يستفيد الناس من التنمية؟ وهو ما تحاول أهداف التنمية المستدامة علاجه من خلال جعل الإنسان محور تركيزها. إن "أهداف التنمية المستدامة المتمحورة حول الانسان" هي مصطلح يستند إلى فكرة وجود الناس في صميم خطة التنمية، حيث تم تصميم أهداف التنمية المستدامة حول ثلاثة ركائز؛ اقتصادية واجتماعية وبيئية. ويتم تعميم الديناميات السكانية عبر 14 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة. وتقدم هذه الورقة مؤشرًا مركبًا لقياس التقدم المحرز في التنمية السكانية كأداة قياس متري، وتحليل السياسات لتحديد الثغرات والأولويات التي قد تتخذها البلدان لضمان أن يكون الناس في صميم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويفترض الإطار المفاهيمي أن "أهداف التنمية المستدامة التي تتمحور حول الناس" تعني أن الناس هم في صميم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأنهم هم الهدف، وأن نجاح تحقيق أهداف التنمية المستدامة يقاس بالتأثير الإيجابي على رفاهية الناس، وليس من خلال قياس النمو الاقتصادي الذي قد يخفي مشاكل اجتماعية، مثل عدم المساواة، والتوزيع غير العادل للثروات.

وكذلك ابتداءً من تقرير 2014 تمت الدعوة في الأمم المتحدة إلى جعل موضوع السكان مشتركًا بين كل مواضيع التنمية. والانتقال بالموضوع من ما تقدمه الدولة للأفراد من الخدمات إلى استفادتهم الفعلية من هذه الخدمات، أي مدى تمتعهم بحقوقهم. كما أشار إلى أنه منذ عام 1990 إلى عام 2015 فإن الأغنياء ازدادوا غنى، كما ازداد الفقراء فقرًا، حيث أن النظام الإحصائي لم يتنبأ بالأزمة الاقتصادية التي تضرب العالم.

وحول سؤال عن دمج البعد الدولي في أجندة التنمية المستدامة، أفاد الدكتور بأن ذلك ضروري، ويمكن التفكير فيه مستقبلا.

ثالثاً: الدكتور/ يوراي ريكان - مدير شعبة الإحصاء في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

عمل الدكتور يوراي سابقًا في العديد من المناصب في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا على المواضيع الإحصائية المختلفة، بما في ذلك إحصاءات الاقتصاد الكلي، وتعدادات السكان والمساكن، وإحصاءات الهجرة. وكان التركيز الرئيسي لعمله على البنية التحتية الإحصائية، بما في ذلك البيانات ونماذج البيانات التعريفية ونوعية البيانات، و الدكتور يوراي حاصل على درجة الدكتوراه في الإحصاء الرياضي.

الدكتور/ إسماعيل لبّد - ديمغرافي/إحصائي، شعبة الإحصاء بلجنة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)

د. إسماعيل لبد يعمل في المجال الاحصائي والبحثي منذ أكثر من عشرين عاماً في مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمجال الأكاديمي. وقد حصل على درجة الدكتوراه في علوم الديمغرافيا والماجستير في الإحصاء التطبيقي من مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بباريس وجامعة شرق باريس.

التحق بالعمل بمنظمة الأمم المتحدة عام 1999، ويعمل منذ العام 2008 في إدارة الإحصاء في: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) في مجال الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، ويعمل منسقًا لفريق العمل العربي لتعدادات السكان والمساكن، وكذلك يقوم بتقديم العون الفني للبلدان في المجالات الإحصائية ذات الصلة متضمنة الاستراتيجيات الإحصائية للمراكز الوطنية للإحصاء.

عنوان العرض: آفاق الابتكار والتكنولوجيا في مجال الإحصاءات الرسمية في الدول العربية.

نبذة مختصرة:

استهل المتحدث العرض بالتركيز على أهمية التكنولوجيا الجديدة، بما فيها البيانات الجغرافية المكانية في تحديث الإحصاءات الرسمية في البلدان العربية. وأشار الى أن النتائج المذكورة في العرض هي نتائج الاستبيان الذي أعدته شعبة الإحصاءات في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) حول تجارب وممارسات الدول العربية في استخدام منهجيات وتقنيات الجغرافيا المكانية ونشر البيانات الإحصائية.

وذكر الدكتور يواري بأن الاستبيان أرسل إلى جميع الدول العربية البالغ عددها 22 دولة في أغسطس 2018، وتم استلام الردود من 16 دولة بنهاية أكتوبر 2018.

وعلى ضوء النتائج، تم تحديد مجموعة من المنهجيات والتقنيات لدعم تعدادات السكان والمساكن والأنشطة الإحصائية، وتحديد الأركان الأساسية لإرساء بنية تحتية إحصائية للمعلومات الجغرافية المكانية، خاصة وأن الأمم المتحدة قد أوصت بأن تحرص الدول على مواكبة التقدم التكنولوجي الذي تحقق منذ الجولة

السابقة للتعدادات، لا سيما في مجال نظم المعلومات الجغرافية لجولة 2020.

ويرتبط التقرير ارتباطًا مباشرًا "بتوافق بيروت" حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الدورة الوزارية الثلاثين للجنة الإسكوا التي عقدت في بيروت في يونيو 2018، حيث أكد "توافق بيروت" على ضرورة تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في نقل التكنولوجيا وتكييفها من أجل التنمية المستدامة. وقد عرضت النقاط الرئيسية لهذا التقرير على اللجنة الإحصائية في الإسكوا في دورتها الثالثة عشرة لإعطاء لمحة عن التقنيات الناشئة المستخدمة في دعم الأنشطة الإحصائية. ويسعى التقرير أيضًا إلى إطلاق نقاش عن أنشطة التعاون الفني التي قد تحتاج إليها الدول الأعضاء لدمج تلك التقنيات في عملياتها الإحصائية.

وأشار العرض إلى أن شعبة الإحصاء بلجنة الإسكوا تهدف إلى لعب دور تنسيقي في تعزيز الاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيا الجغرافيا المكانية، وغيرها من التكنولوجيات الابتكارية لدعم النُظم الإحصائية، والدعوة إلى اعتمادها وتنفيذها وفقاً لتوصيات الأمم المتحدة، مع أخذ الظروف الوطنية للدول الأعضاء في الاعتبار.

رابعاً: السيد/ محمد عفانة - أخصائي حلول، شركة مايكروسوفت

عمل بشغف من أجل بناء شراكة مع مؤسسات متعددة من صناعات وقطاعات مختلفة لوضع أسس استراتيجيات الذكاء الاصطناعي ودفع عجلة اعتماد وتبني التقنيات والابتكارات الثورية بما يحقق صالح العمل. كما عمل على مدار السنوات العشر الماضية مع شركات توفير الحلول التقنية وشركات متخصصة في دمج النظم ومؤسسات حكومية وشركات القطاع الخاص من أجل إيجاد حلول تقنية تتعلق بذكاء الأعمال والذكاء الاصطناعي وتحديث التطبيقات لتحقيق رؤية التحول الرقمي لعملائنا وشركائنا.

عنوان العرض: الذكاء الاصطناعي للاستكشاف المعرفي.

نبذة مختصرة:

طرح محمد عفانة السؤال عن كيفية الاستفادة من البيانات المتنوعة المتوفرة اليوم من صور ونصوص وفيديوهات؟ وأجاب بأن برامج الذكاء الاصطناعي تمكن من ذلك، حيث توفر إمكانية التعامل السهل والسريع مع البيانات غير المهيكلة، مثل الرسائل البريدية، والمسامع الصوتية والفيديوهات، والصور، وجعلها قابلة للعلاج من حيث البحث والنسخ والتصنيف والترتيب. وقدم نموذجًا من بعض البرمجيات التي يمكن استخدامها لهذا الغرض. كما أبدى استعداد شركته لمساعدة الجهات المحتاجة في هذا المجال الذي تزداد أهميته مع تطور الأجهزة وارتباطها ببعض عبر شبكات تتوسع وتنتشر يومًا بعد يوم. ويبقى موضوع الأمن السبراني أحد التحديات البارزة في هذا المجال، حيث أن الشبكات كلما توسعت زادت هشاشتها الأمنية.

وعلى مدى العقد الماضي، حدث نمو هائل في التطبيقات والخدمات التي تستخدم البيانات بشكل مكثف، حيث يتم إنشاء البيانات من مجموعة متنوعة من مصادر الحافة، مثل الأجهزة والمتصفحات والخوادم، بالإضافة إلى الملفات القائمة بصيغةPDF ، والوثائق المكتوبة بخط اليد، والصور، والنماذج الممسوحة ضوئيًا، إلخ ... مما يجعل من الصعب تجميع الأفكار والتعبير عنها. وعرض كذلك كيف يمكن للذكاء الاصطناعي للاستكشاف المعرفي أن يساعد في البحث عن البيانات، ويدعم القرارات التي تعتمد على البيانات.

وأشار المتحدث إلى أنه عمل على مدار السنوات العشر الماضية مع شركات توفير الحلول التقنية، وشركات متخصصة في دمج النظم، ومؤسسات حكومية، وشركات القطاع الخاص من أجل إيجاد حلول تقنية تخص ذكاء الأعمال والذكاء الاصطناعي، وتحديث التطبيقات لتحقيق رؤية التحول الرقمي للعملاء والشركاء.

الجلسة الخامسة:
المنهجية وجمع البيانات

رئيس الجلسة: السيد/ محمد سعيد المهندي - مدير إدارة الإحصاءات بجهاز التخطيط والإحصاء.

التحق السيد/ محمد المهندي بالعمل بالجهاز المركزي للإحصاء في عام 1986 بوظيفة باحث إحصائي في قسم الإحصاءات الاقتصادية. وخلال فترة عمله تدرج في السلم الوظيفي ليشغل عدة وظائف قيادية في المجالات الإحصائية بكل من الجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء، توجت أخيراً بتعيينه مديرًا لإدارة الإحصاءات بجهاز التخطيط والإحصاء عام 2018.

السيد/ محمد المهندي حاصل على درجة البكالوريوس من جامعة قطر عام 1986، والدبلوم العالي في التخطيط العمراني من ذات الجامعة عام 1994. كما يتمتع السيد/ المهندي بخبرات كبيرة في مجال العمل الإحصائي، حيث شارك في العديد من الدراسات و المسوح والتعدادات السكانية من قبيل تعداد 1997، وتعدادي 2010 و 2015، فضلاً عن مشاركته في العديد من اللجان الفنية والاجتماعات والمؤتمرات الدولية والمحلية المعنية بالإحصاء والتخطيط.

في مستهل الجلسة، قدم السيد/ محمد المهندي تعريفاً موجزاً بالمتحدثين، معدداً خبرات كل منهم العلمية والعملية المتعلقة بالموضوعات التي سيتحدثون عنها، ومن ثم أفسح المجال للمتحدث الأول.

أولاً: السيد/ أتيلا هانسيوجلو: رئيس وحدة جمع البيانات، قسم البيانات والتحليلات في مقر ا ليو نيسيف

بصفته المنسق العالمي لبرنامج المسوح العنقودية متعددة المؤشرات الذي تدعمه اليونيسف منذ عام 2004، قام بتنسيق وتقديم الدعم الفني لتنفيذ أكثر من 150 مسحًا عنقوديًا متعدد المؤشرات حول العالم. كما نظم أكثر من 60 ورشة عمل إقليمية وعالمية حول المسوح العنقودية متعددة المؤشرات. وخلال هذا الوقت، تطور برنامج المسوح العنقودية متعددة المؤشرات ليصبح نظام دعم تقني شامل، ومنصة لتطوير أدوات جديدة وابتكارات للقياس لاستخدامها في مسح الأسر المعيشية؛ وتمت إقامة شراكات رئيسية مع برامج المسح الأخرى. وقام السيد/ هانسيوجلو بتمثيل اليونيسف في البرامج المشتركة بين الوكالات لتطوير ورصد المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة وتصنيفها. وتشمل مجالات خبرته منهجية المسح، وتصنيف البيانات، وتحليل وفيات الأطفال، وتقييم جودة البيانات.

عنوان العرض: "الابتكار في عصر أهداف التنمية المستدامة: حالة برنامج المسوح العنقودية متعددة المؤشرات"

نبذة مختصرة:

في بداية العرض، استعرض السيد/ هانسيوجلو نشأة "برنامج المسوح العنقودية متعددة المؤشرات "(MICS) وأهميته، ذاكراً بأنه، منذ نشأته في منتصف التسعينيات، أصبح البرنامج أكبر مصدر للبيانات الإحصائية الصحيحة والقابلة للمقارنة دوليًا بشأن الأطفال حول العالم. ويجري حاليًا تنفيذ الجولة السادسة (2017-2020) من هذا النوع من المسوح، ويتوقع الانتهاء من أكثر من 75 مسحًا في البلدان ذات جميع مستويات الدخل في مختلف أنحاء العالم بحلول نهاية عام 2020.

وفي ذات السياق، تطرق المتحدث إلى أهمية مسوح الأسر المعيشية مبيناً بأنها لا زالت تلعب دورًا محوريًا في عصر أهداف التنمية المستدامة، حيث تتفرد هذه المسوح بتوفير بعض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي لا يمكن الحصول عليها من أي مصادر أخرى، والتي يمكن من خلالها تصنيف الطبقات الاجتماعية والديموغرافية، مما يخدم شعار **"حتى لا يتخلف أحد عن الركب No One Left Behind"**.

وأشار المتحدث إلى أنه نظراً لأهمية هذه المسوح واعتماد النظم الإحصائية عليها لتوليد إحصاءات رسمية، بات جلياً بأن ممارساتها تحتاج إلى تحويل وتحديث بما يتماشى مع الابتكارات، بدءًا من خطة أهداف التنمية المستدامة.

وتطرق المتحدث إلى الجهود المبذولة لتطوير منهجية "المسح العنقودي متعدد المؤشرات" حيث شملت توسيع المحتوى بإضافة مجموعة أوسع من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، من خلال الاضطلاع بعمل منهجي لابتكار أدوات قياس جديدة، واستكشاف مناطق جديدة لتوليد بيانات لم تكن في السابق من ضمن موارد مسوح الأسر المعيشية. ويتم حاليًا استخدام العديد من الأساليب المبتكرة لتحسين إمكانية الوصول إلى بيانات وتقارير MICS في الوقت المناسب، حيث يتم إدخال تقنيات جديدة لتوسيع منهجية مسح الأسر المعيشية، وتوليد بيانات عالية التواتر، بالإضافة إلى الربط بأنواع أخرى من البيانات. وإن ما تم من إصلاحات كبيرة في الاستبيانات وأدوات أخذ العينات أتاح إمكانية تصنيف المؤشرات بشكل أكثر فعالية وتنوعًا، مع الحفاظ على أحجام العينات عند مستويات يمكن التحكم بها. وتشمل الجهود الجارية اعتماد نماذج مختلفة من المسوح وتصميم العينات للسماح بجمع المزيد من البيانات دون الوطنية، بما في ذلك في حالات الطوارئ وما بعد الطوارئ.

ثانياً: السيد/ حرير ونيس - أخصائي رصد وبحوث، المكتب الإقليمي لليونيسف في الشرق الأوسط

يشغل السيد/ حرير ونيس منصب أخصائي رصد

وبحوث إقليمي، ومنسق برنامج المسوح العنقودية متعددة المؤشرات (MICS) في المكتب الإقليمي لليونيسف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) في عمّان، الأردن. ومنذ عام 2016، تولى مهمة تنسيق وتقديم الدعم الفني لتنفيذ المسح العنقودي متعدد المؤشرات في عُمان، ولبنان، وفلسطين، والعراق، وتونس، والجزائر، والسودان، واليمن، علاوة على توليه ملف البحوث والتحليلات الإقليمية حول القضايا التي تؤثر على حقوق الطفل في المنطقة من أجل دفع جهود مستنيرة بالأدلة للدفاع عن حقوق الطفل. وتشمل مجالات خبرته الإحصاءات، ومنهجية المسح، وأخذ العينات، وتحليل البيانات، وأساليب البحث.

عنوان العرض: الابتكار في عصر أهداف التنمية المستدامة: حالة برنامج المسوح العنقودية متعددة المؤشرات.

استهل المتحدث العرض بالتركيز على فترة مؤشرات التنمية المستدامة، مستحضراً في ذلك تجربة المسوح العنقودية متعددة المؤشرات، حيث بدأ تنفيذ هذه المسوح قبل 24 عاماً، أي منذ 1995، أُجري خلالها 323 مسحاً شملت 116 دولة حول العالم.

وفي هذا الإطار، أشار العرض إلى التالي:

- تم إجراء تلك المسوح بواسطة الحكومات، بالتعاون مع منظمة "اليونيسيف"، وقد قامت مكاتب الإحصاء الوطنية بتلك الدول بالإجراءات التنفيذية الفعلية لتلك المسوح تحت إشراف مباشر من حكوماتها.

- قامت اليونيسيف بتوفير الأدوات اللازمة، وتقديم الدعم الفني في كل مراحل تنفيذ تلك المسوح، وتنظيم ورش العمل الإقليمية.

- تعتبر مسوح الأسرة مصدراً أساسياً لمتابعة تحقق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال 80 مؤشراً يغطي (13هدفاً و58 غاية) تتعلق بالصحة والنوع والتعليم والفقر والجوع والعمل والعدل.

- غطت المسوح العنقودية متعددة المؤشرات 21 مؤشراً من أصل 60 مؤشراً لأهداف التنمية المستدامة للألفية الثالثة.

- منذ 2009، تعكف المسوح العنقودية متعددة المؤشرات من خلال البحث والتحليل على تطوير مؤشرات جديدة.

- تتيح استراتيجيات العينة للمسوح العنقودية متعددة المؤشرات الفرصة لإنتاج بيانات دقيقة التفصيل عن المجموعات الهشة أو الضعيفة.

- إن استخدام التكنولوجيا في المسوح العنقودية متعددة المؤشرات ساعد في تحسين جودة البيانات، وفي سهولة الحصول عليها وتحليلها، إلى جانب التوقيت المناسب لإصدار الجداول ونتائج التقرير.

- إن ربط بيانات المسوح العنقودية متعددة المؤشرات بالبيانات الإدارية للنظم الإحصائية الوطنية سيساعد كثيراً على جودة تحليل البيانات.

واختتم العرض بالإشارة للنقاط التالية:

- يمكن الدخول إلى بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 إلى جانب أهداف التنمية المستدامة الوطنية وتحليلها بكل سهولة، وتكرارها مع برامج أخرى.

- لأول مرة سوف تتمكن كثير من الدول من إنتاج بيانات عن المؤشرات الرئيسة.

- سوف تتوفر تصنيفات جديدة للبيانات تتيح الفرصة لفهم أفضل لسلوك وتوجهات المجموعات ا لضعيفة .

- السرعة في تسليم البيانات وبوتيرة أعلى لواضعي السياسات.

ثالثاً: السيد/ ناصر صالح المهدي - مدير إدارة التعدادات والمسوح والأساليب الإحصائية، مدير التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020

يشغل السيد/ ناصر صالح المهدي حاليًا وظيفة مدير إدارة التعدادات والمسوح الأسرية والأساليب الإحصائية في جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر . وقد تدرج السيد المهدي في السلم الوظيفي في العديد من المناصب الفنية والإدارية، حتى وصوله إلى درجة خبير في الإحصاءات الرسمية، وبالتالي مديراً للإدارة التي يقودها حاليًا، بالإضافة إلى كونه مديراً لمشروع تعداد السكان والمساكن والمنشآت لعام 2020. ونفذ العديد من المسوح الأسرية المتخصصة في مجال القوى العاملة، والصحة، وسوق العمل، والرياضة ،كما تولى مهمة إدارة تعداد السكان والمساكن والمنشآت لعام 2010، والتعداد المبسط لعام 2015. واشترك في العديد من اجتماعات الخبراء، وورش العمل والدورات التدريبية في مجال الإحصاءات الرسمية، ودورات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، كما أسهم في إعداد العديد من الأدلة الفنية للتعدادات والمسوح الأسرية. والسيد المهدي حاصل على درجة البكالوريوس في الجغرافيا والتخطيط عام 1987، وعلى الدبلوم العالي في التخطيط العمراني عام 1994 من جامعة قطر .

عنوان العرض: دور تعداد 2020 ومصادر البيانات الجديدة في تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة في دولة قطر.

نبذة مختصرة:

استهل المتحدث العرض بتسليط الضوء على عدد من الجوانب المهمة الخاصة بآليات وأهداف تحديث النظام الإحصائي بدولة قطر، لاسيما التعدادات ومصادر البيانات الجديدة، ودورها في تحقيق أهداف أجندة التنمية الوطنية في دولة قطر.

تناول بعدها تجربة دولة قطر في تنفيذ التعدادات السابقة (1986 – 1997 – 2004 – 2010 – 2015) ومدى الاستفادة من التكنولوجيا في عمليات التنفيذ، مركزاً على التقنيات التكنولوجية التي تم استخدامها، حيث اعتمدت جميع التعدادات السابقة لتعداد 2010 على الطرق التقليدية في تنفيذ التعدادات. وقد تميز تعداد 2010 باستخدام واسع للوسائل والتقنيات التكنولوجية الحديثة في جميع مراحل التعداد، وتم الاعتماد عليها بشكل أكبر وأوسع في تنفيذ تعداد 2015. وفي مجال البحث عن مصادر جديدة للبيانات، تمت الإشارة إلى أن السجلات الإدارية بمختلفها (الحكومية، وشبه الحكومية، وحتى الخاصة) تعتبر مصدراً جديداً للبيانات التي يمكن جمعها والاستفادة منها في إعداد الدراسات وخطط التنمية المستدامة بالدولة.

وتحدث السيد/ ناصر المهدي بعد ذلك موضحاً دور التعداد العام ومصادر البيانات الجديدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومميزات السجلات وقواعد البيانات بالدوائر والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة التي تساهم في إعداد الدراسات وخطط التنمية المستدامة بالدولة.

كما تناول العرض مشروع الربط الإلكتروني الذي ينفذه جهاز التخطيط والإحصاء بالشراكة مع الجهات الحكومية بالدولة، ودوره في تحديث النظام الإحصائي في دولة قطر، وتجربة استخدامه في التعدادات السابقة. ومن خلاله، شرح السيد/ ناصر المنهجية المتبعة في تنفيذ تعداد 2020 بالاعتماد على السجلات الإدارية للدوائر الحكومية المختلفة بالدولة من خلال ربط إلكتروني شامل لجميع السجلات الإدارية بتلك الدوائر، بهدف تكوين سجل مركزي لبيانات السكان والمساكن والمنشآت، ذي جودة عالية، وتغطية أشمل، ومتصل بنظام للتحديث المستمر لتلك البيانات بشكل آني، بحيث يمكن الاستغناء نهائياً عن تنفيذ التعدادات مستقبلاً، والحصول على جميع بيانات التعداد بضغطة زر واحدة في أي وقت وبجودة عالية.

ويرى السيد/ ناصر المهدي أن مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020 من أهم المشاريع الإحصائية لدى جهاز التخطيط والإحصاء، حيث سيتم تنفيذ التعداد بشكل أساسي اعتماداً على السجلات الإدارية لمختلف الجهات الحكومية بالدولة، والتي تمثل الجهات المصدرية لبيانات التعداد. ويعتبر بمثابة نقلة نوعية في إجراء التعدادات، وهذا ما يتماشى مع التنمية الاحصائية الدولية التي تحث البلدان على استخدام السجلات الإدارية في العمليات الإحصائية، وإنتاج المؤشرات والبيانات الإحصائية بصفة آنية.

واختتم العرض بتوضيح أهداف تعداد 2020، والتي من أبرزها:

- تكوين سجل مركزي لبيانات السكان والمساكن والمنشآت، ذي جودة عالية، وتغطية أشمل، ومتصل بنظام للتحديث المستمر لتلك البيانات بشكل آني.
- ربط السجلات الإدارية المتوفرة في الجهات الحكومية وشبه الحكومية وفق منهجية تعمل على ضبط الجودة .

ولضمان نجاح هذا التعداد التسجيلي، يؤكد السيد/ ناصر حتمية إجراء المزيد من التقييمات لتحديد مدى صلاحية السجلات الإدارية المتاحة إحصائياً للاستخدام في مراحل التعداد، بالإضافة الى إجراء برامج الاختبار والتحليل الفني للنظم الإلكترونية الخاصة بنظم المعلومات.

رابعاً: السيد/ كارلوس رافائيل دييز دي ميدينا سواريز - إحصائي أول، ومدير إدارة الإحصاءات، منظمة العمل الدولية.

تخرج السيد/ رافائيل دييز في مجال الاقتصاد والإحصاء، وحصل على درجة الماجستير في الاقتصاد والاقتصاد القياسي من جامعة الجمهورية (أوروجواي)، ودرجة الدكتوراه في الإحصاء والاقتصاد القياسي من مركز البلدان الأمريكية للتعليم الإحصائي في تشيلي.

وبعد أن أمضى 18 عامًا في العمل بالمكتب الوطني للإحصاء في أوروجواي كمستشار فني ومدير لقسم مسوح الأسر المعيشية، التحق رافائيل في عام 1986 باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمنصب المستشار الإقليمي لأسواق العمل. ومنذ عام 2003 تدرج في عدة مناصب في منظمات دولية وإقليمية، حيث التحق بمنظمة العمل الدولية كخبير اقتصادي أول في جنيف. وفي عام 2007، تم تعيينه مستشارًا أول لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي عام 2009، تم تعيينه كبير الإحصائيين ومدير إدارة الإحصاء التي تم إنشاؤها مؤخرًا في منظمة العمل الدولية في جنيف بسويسرا. وقد شغل منصب الأمين العام للمؤتمرين الدوليين لخبراء إحصاءات العمل التاسع عشر والعشرين في عامي 2013 و 2018 على التوالي.

عنوان العرض: آخر المستجدات في إحصاءات العمالة ومستقبل العمل.

نبذة مختصرة:

لخص العرض آخر المستجدات في مجال إحصاءات العمالة في ظل عالم العمل المتغير، لا سيما التعريف بآخر القرارات الرئيسية الصادرة عن المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل في عامي 2013 و 2018، وكيفية تحرك منظمة العمل الدولية لدعم البلدان في تنفيذ تلك القرارات. علاوة على ذلك، وضح العرض الطريق الذي ينتظرنا على الصعيد العالمي من حيث القضايا الرئيسية التي تتم معالجتها الآن في ميدان إحصاءات العمل اللائق، وسياق أهداف التنمية المستدامة.

الجلسة السادسة:
اعتماد إعلان الدوحة بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم أجندة التنمية المستدامة 2030

رئيس الجلسة: الدكتور/ أحمد حسين خبير الإحصاءات الرسمية بمكتب سعادة رئيس جهاز التخطيط والإحصاء.

الجلسة كانت عبارة عن مناقشات لاعتماد مسودة إعلان الدوحة بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم أجندة التنمية المستدامة المقترح.

استهل الدكتور/ حسين الجلسة بإعطاء المشاركين فكرة عن مراحل إعداد الاعلان، حيث ساهم في إعداد مسودته عدد من الخبراء وقادة العمل الإحصائي من المنظمات الدولية والإقليمية، والأجهزة الإحصائية الرسمية، ومراكز البحوث، والمؤسسات ذات العلاقة داخل دولة قطر وخارجها. وتم عرض مسودة الإعلان على الشاشات المتوفرة في قاعة ورشة العمل. علمًا بأنه قد تم توزيع نسخ ورقية من مسودة الإعلان منذ اليوم الأول لورشة العمل. وأعطيت فرصة للمشاركين لقراءته قبل مناقشته، وتسجيل النقاط والتوصيات التي يرونها مهمة لتضمينها في الإعلان.

وفي ضوء المقترحات الأخيرة التي تقدم بها بعض المشاركين، وبعد المناقشات التي تمت في القاعة، واعتماد الإضافات التي طلبت، تم اعتماد إعلان الدوحة المذكور، وإقراره من الحضور. و بعد ذلك أعلن الدكتور/ أحمد حسن اعتماد «اعلان الدوحة» بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم أجندة التنمية المستدامة 2030، واتفق على تعميمه على الوزارات والأجهزة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، وبناء صفحة لهذا النشاط على الإنترنت.

في الملحق رقم (1) بيان تفصيلي بالإعلان المذكور.

استطلاع رأي المشاركين في الورشة

وفي ختام ورشة العمل المذكورة، تم تنفيذ استطلاع رأي للمشاركين حول الجوانب التي صاحبت تنفيذ الورشة، بغية الوقوف على آراء المشاركين فيما يعلق بكيفية تنفيذ الورشة. هذا وقد أظهرت نتائج الاستطلاع الرضاء التام لمعظم المشاركين حول غالبية المحاور والاجراءات التي صاحبت تنفيذ الورشة كما يتجلى ذلك من خلال الملحق رقم (2) الخاص بالنتائج التفصيلية الاستطلاع.

شكر وتقدير

يود جهاز التخطيط والإحصاء أن يتقدم بالشكر الجزيل للساده د. أحمد حسين و د. مصطفى خاروفي و د.محمد الشياب والسيد علي سليمان والسيد أحمد منا والسيد محمود خضر والسيدة ريما ابو سويد على جهودهم القيمة في إعداد هذا التقرير.

الملاحق

الملحق رقم (1):
إعلان الدوحة بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم أجندة التنمية المستدامة 2030

جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority

تعداد قطر ٢٠٢٠
QATAR CENSUS 2020

SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS

ورشة العمل الإقليمية
بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية
في دولة قطر

Regional Workshop on
Modernization of Official Statistics
in the State of Qatar

تم اعتماد إعلان الدوحة من قبل المشاركين في ورشة العمل الإقليمية بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم أهداف التنمية المستدامة، والمعقودة في الدوحة – قطر، خلال الفترة 4 - 5 نوفمبر 2019.

إعلان الدوحة

بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم أجندة التنمية المستدامة 2030

نحن رؤساء المجالس الإحصائية الوطنية، والإحصائيون الرئيسيون، ونوابهم، وممثلو الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والجامعات، ومراكز البحوث، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية.

إذ نشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية[1]، ودور الإحصاءات الرسمية كمكون لا غنى عنه في نظام المعلومات لدى المجتمعات الديمقراطية؛

وإذ نشير إلى اعتماد خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة[2] (CTGAP) من قبل اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين المنعقدة في مارس 2017 لدعم تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030[3]، التي تتطلب جمع ومعالجة وتحليل ونشر كمية غير مسبوقة من البيانات والإحصاءات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، من قبل الجهات المعنية المتعددة؛

وإذ نشير إلى إعلان الدوحة بشأن ثورة البيانات في المنطقة العربية[4]، الذي أكد في عام 2016 على أن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تتطلب تغييراً وتحولاً جوهريين في النظم الإحصائية الوطنية من أجل إنتاج البيانات الكمية والنوعية اللازمة لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، مع العلم بأن نظام البيانات الإيكولوجي يتطور بشكل سريع، مما يؤدي لظهور مطالب جديدة، وموردي بيانات جدد، ومصادر بيانات مستحدثة؛

وإذ نذكر بالإعلان الثاني لمنتدى البيانات العالمي للأمم المتحدة بشأن قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي تم اعتماده في 19-24 أكتوبر 2018؛

وإذ نسلط الضوء على خطة عمل كيب تاون CTGAP التي تدعو المجتمع الإحصائي العالمي إلى اتخاذ إجراءات بشأن المجال الاستراتيجي لتحديث وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية، مع التركيز على تحديث الإطار الحَوكمي والمؤسسي بشأن تطبيق المعايير الإحصائية، وهيكلة البيانات الجديدة لمشاركة البيانات وتبادلها وتكاملها؛ وتسهيل استخدام التكنولوجيا الجديدة، ومصادر البيانات الجديدة في عمليات الإنتاج الإحصائي؛

وإذ نشير إلى تقرير فريق الخبراء الاستشاري المستقل التابع للأمين العام بشأن ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة، عالم له أهمية: تعبئة ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة، والمبادئ الأساسية لثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة[5]؛

وإذ نثمن عالياً ما جاء في إعلان المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة، الذي اعْتُمِدَ في الفترة 24 – 25 أيلول/ سبتمبر 2019، بعنوان التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة؛

وإذ نقر بالدور الحاسم للإحصاءات الرسمية عالية الجودة في اتخاذ قرارات مستنيرة، ومراعاة إعداد النظام الإحصائي في بلد معين؛

وإذ نضع في الاعتبار ضرورة بذل جهود واستثمارات

1 قرار الجمعية العامة رقم 261/68
2 أنظر https://unstats.un.org/sdgs/hlg/cape-town-global-action-plan/
3 أنظر https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld
4 أنظر https://unstats.un.org/unsd/statcom/48th-session/documents/RD-DOHA-Declaration-09112016-E.pdf
5 أنظر http://www.undatarevolution.org/wp-content/uploads/2014/11/A-World-That-Counts.pdf

إضافية للحفاظ على البنية الأساسية اللازمة لإنتاج الإحصاءات ومؤشرات التنمية المستدامة[6]؛

وإذ ندعو الحكومات الوطنية لدعم النظم الإحصائية الوطنية نظرًا لدورها التنسيقي الرئيسي في قياس أهداف التنمية المستدامة ورصدها،

فإننا نعلن التزام النظم الإحصائية الوطنية بالإسهام بخبراتها لقياس أهداف التنمية المستدامة بطريقة مهنية ومستقلة وحيادية،

ونلتزم بما يلي:

أ. المساهمة بفاعلية في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 من خلال قياس مجموعة مركزة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة محدودة العدد، بناءً على إطار منهجي، بالاعتماد على إحصاءات عالية الجودة؛

ب. زيادة توافر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مصنفة حسب الفئات الضعيفة، مع الالتزام بمبدأ عدم تخلف أحد عن الركب؛

ج. تيسير زيادة تبادل البيانات بين الجهات الحكومية والشركاء الآخرين؛

د. استخدام أفضل الوسائل لإنتاج هذه الإحصاءات بأكفئ الطرق، وفي الوقت المناسب، مع ضمان جودة البيانات وحماية خصوصية المستجيبين، بما في ذلك استخدام المصادر الإدارية، والمعلومات الجغرافية المكانية، ومصادر البيانات البديلة، والاستشعار عن بعد، ووسائل التواصل الاجتماعي، و " البيانات الضخمة"؛

ه. استخدام منهجيات وتقنيات جديدة، وفي متناول الأيدي لتسريع عملية التعلم والشفافية والتكاثر من أجل الاستجابة بشكل أفضل لنظام البيانات الإيكولوجي سريع التغير، ومن أجل تنفيذ مبادرة "البيانات الآن" لسد الفجوة بشأن البيانات المتعلقة بالتنمية؛

و. زيادة استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية لتعزيز إمكانية الوصول إلى المناطق الصغيرة وفقًا لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

ز. المشاركة بفاعلية مع منتجي البيانات ضمن النظام الإحصائي الرسمي، بالشراكة مع المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، وتقديم المشورة حول أساليب ضمان جودة البيانات التي يتم إنتاجها؛

ح. تنفيذ استراتيجيات تمويل مبتكرة وإجراءات منسقة بقيادة قُطرية للبيانات والإحصاءات من أجل سد الفجوة الحالية في التمويل، وتحقيق الأولويات الوطنية؛

ط. توفير القيادة المناسبة لنشر البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وإبلاغها، وتقديم المشورة في تفسير البيانات؛

ي. تطوير القدرات الإحصائية في الدول لضمان الإبلاغ الجيد عن أهداف التنمية المستدامة؛

ك. تطوير أشكال جديدة ومبتكرة لتنمية القدرات من أجل تحديث وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية، نحو تنفيذ خطة عمل كيب تاون CTGAP.

وللوفاء بهذه الالتزامات، علينا أن نقر بأهمية تبادل الخبرات، والتعلم المتبادل من خلال الآليات المعتمدة في المنطقة العربية من قبل الإسكوا، والمركز الإحصائي الخليجي (GCC-STAT)، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرةSESRIC)، والمعهد العربي للتخطيط، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS).

وإننا ندرك أهمية التعاون المثمر في متابعة أهداف التنمية المستدامة على المستويات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية.

وندرك أهمية عمل المنظمات الدولية بما لديها من خبرات فنية في قياس التنمية المستدامة، ووضع تدابير أوسع للتقدم.

ونؤكد على أهمية التنسيق الفعال لرصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها على المستوى الإقليمي بين المنظمات الدولية (مثل الإسكوا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واليونيسيف، والبنك الدولي، ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية والقُطرية وغيرها من المنظمات ذات الصلة)، وبين المنظمات الدولية والنظم الإحصائية الوطنية.

ونؤكد على أهمية التنسيق الفعال لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة في تنفيذ دورة تعداد السكان والمساكن 2020.

6 أنظر https://unstats.un.org/unsd/statcom/50th-session/documents/Report-on-the-50th-session-of-the-statistical-commission-E.pdf

الملحق رقم (2):
نتائج استطلاع رأي المشاركين في ورشة العمل الإقليمية بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية في دولة قطر

مقدمة

حرصاً من منظمي ورشة العمل على الوقوف على آراء المشاركين حول مختلف الجوانب الإشرافية والتنظيمية والفنية التي صاحبت تطبيق استمارة استطلاع لتحديد الإيجابيات للعمل على تكريسها والسلبيات (إن وجدت) لتلافيها مستقبلاً، تم تحليل نتائج الاستطلاع بواسطة برنامج الحِزم الإحصائية للعلوم الإنسانية SPSS، ومن ثم استنباط المؤشرات الإحصائية التي تعبر عن آراء المشاركين حيال مختلف فعاليات الورشة. وشمل الاستبيان 12 سؤالاً رئيسيًا تم تصنيفها لعدة محاور كما هو موضح لاحقاً.

النتائج

نسبة الاستجابة

شارك في فعاليات هذه الورشة زهاء (189) مشاركاً، في حين أن 113 منهم استوفوا بيانات استمارة التقييم ، أي أن نسبة الاستجابة بلغت حوالي (60 %)، وهي نسبة عالية تجعلنا نطمئن إلى أن النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا الاستطلاع تمثل آراء أغلبية المشاركين.

المحور الأول: التقييم العام لشكل ومحتوى الورشة

شمل هذا المحور تحليلاً لإفادات المستجيبين عن أربعة أسئلة أو عناصر تتعلق ببعض جوانب التقييم العام للورشة، ويعرض الجدول (1) والشكل (1) المؤشرات الإحصائية التي تعبر عن آرائهم حيال كل منها.

الجدول (1): المؤشرات الإحصائية لآراء المستجيبين حيال التقييم العام لشكل ومحتوى الورشة

م	التقييم من حيث الموضوع	المتوسط الحسابي	نسبة الرضا (%)	درجة الرضا
1	المستوى العام لورشة العمل	4.4	%87	ممتاز
2	وضوح أهداف الورشة	4.1	%82	جيد جداً
3	صلة الموضوعات التي نوقشت في الورشة بطبيعة العمل	4.1	%80	جيد جداً
4	تحقق أهداف الورشة	3.5	%88	إلى حدٍ كبير

عبر المشاركون عن رضاهم التام عن الشكل والمحتوى العام للورشة بعناصرها المختلفة، حيث بلغ مداه 87% بالنسبة للمستوى العام للورشة وبدرجة رضا "ممتاز"، كما رأوا بأن أهداف الورشة تحققت إلى "حد كبير"، وذلك كما في الشكل (1) التالي:

الشكل (1): آراء المشاركين حول مستوى وأهداف الورشة

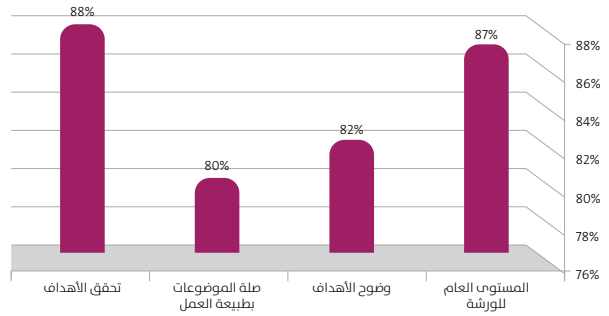

المحور الثاني: الفوائد الفنية التي تحققت:

عبر المشاركون أيضاً عن رضاهم عن بعض الفوائد التي اكتسبوها من الورشة. وحسب رأيهم، فإن أهم تلك الفوائد كانت "إتاحة المجال لتبادل المعلومات مع الخبراء الآخرين المشاركين" بنسبة رضا بلغت 86% وبدرجة "ممتاز". كما عبروا عن رضاهم عن بقية الفوائد أو العناصر بدرجات متفاوتة، وذلك كما يتجلى من خلال الجدول (2) والشكل (2) التاليين.

الجدول (2): المؤشرات الإحصائية لآراء المستجيبين حيال الفوائد الفنية للورشة

م	التقييم من حيث الفوائد الموضوع	المتوسط الحسابي	نسبة الرضا (%)	درجة الرضا
1	إتاحة المجال لتبادل المعلومات مع الخبراء الآخرين المشاركين	4.3	%86	ممتاز
2	إتاحة الفرصة لإقامة اتصالات عمل جديدة ومفيدة	4.2	%84	ممتاز
3	تبادل الخبرات والتجارب فيما بين المشاركين	4.1	%82	جيد جدا
4	الاستفادة من الورشة بالنسبة للعمل في المستقبل	3.9	%78	جيد جداً

الشكل (2): آراء المشاركين حول بعض فوائد الورشة

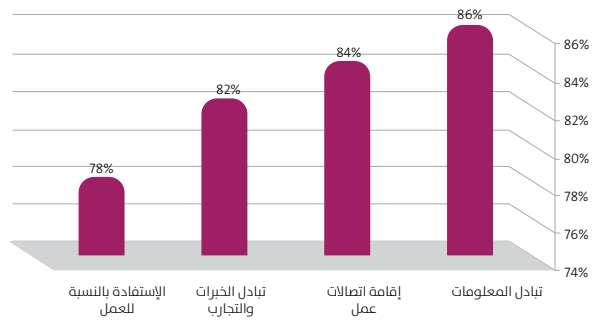

المحور الثالث: أساليب وأوعية نقل المعرفة بالورشة

شمل هذا المحور تحليلاً لإفادات المستجيبين عن ثلاثة أسئلة أو عناصر تتعلق بمستوى رضاهم حول بعض جوانب نقل المعرفة بورشة العمل. ويعرض الجدول (3) المؤشرات الإحصائية التي تعبر عن آرائهم حيال أي من تلك العناصر.

الجدول (3): المؤشرات الإحصائية لآراء المستجيبين حيال أساليب نقل المعرفة

م	التقييم من حيث الموضوع	المتوسط الحسابي	نسبة الرضا (%)	درجة الرضا
1	وضوح العروض التي قدمت	4.1	%82	جيد جداً
2	جودة المواد المكتوبة التي قدمت	4.0	%80	جيد جداً

وفي إطار ذات المحور، تم سؤال المستجيبين عن مدى مساعدة مداخلات الخبراء في تحديد أفكار واتجاهات تتعلق بصياغة استراتيجيات مستقبلية، حيث أفاد 77 مستجيبًا يشكلون حوالي 72% منهم بالإيجاب، و 6 مستجيبين يشكلون حوالي 6% بالنفي، بينما عبر 23 مستجيبًا يشكلون حوالي 22% بأن تلك المداخلات قد ساعدت جزئياً في ذلك التوجيه . وهو ما يوضحه الشكلان (3) و(4) التاليان.

الشكل (3): آراء المشاركين حول بعض أساليب نقل المعرفة

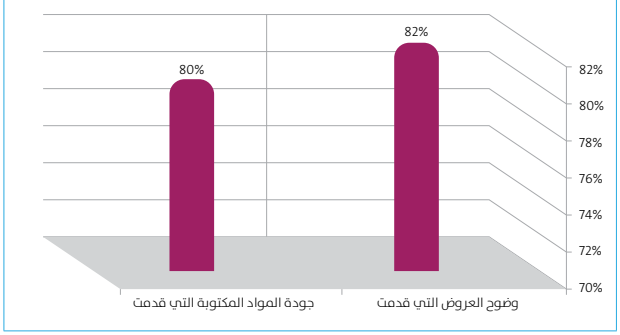

الشكل (4): آراء المستجيبين حول جدوى مداخلات الخبراء

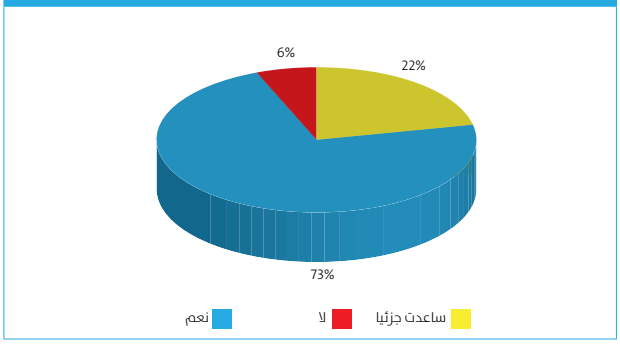

المحور الرابع: الإجراءات التنظيمية والإشرافية بالورشة

شمل هذا المحور تحليلاً لإفادات المستجيبين عن ثلاثة أسئلة أو عناصر تتعلق بمستوى رضاهم عن بعض الإجراءات التنظيمية والإشرافية التي واكبت تنفيذ ورشة العمل. ويوضح الجدول (4) المؤشرات الإحصائية التي تعبر عن آرائهم حيال كل من تلك العناصر.

الجدول (4): المؤشرات الإحصائية لآراء المستجيبين حيال الإجراءات التنظيمية والإشرافية

م	التقييم من حيث الموضوع	المتوسط الحسابي	نسبة الرضا (%)	درجة الرضا
1	الترتيبات التنظيمية قبل وأثناء الاجتماع	4.2	%84	جيد جداً
2	تنظيم الجلوس والقاعة	4.2	%84	جيد جداً

وفي ذات الإطار، تم سؤال المستجيبين عن المدة المناسبة لتنظيم الورشة، حيث أفاد 79 منهم يشكلون حوالي 71% بأن مدة اليومين الحالية مناسبة، بينما رأى 18 يشكلون حوالي 16% بأنهم كانوا يفضلون لو أن المدة أطول. وفي المقابل، فضل 15 فقط يشكلون حوالي 13% أن لو كانت مدة الورشة أقصر من ذلك.

ويبين الشكل رقم (5) آراء المشاركين فيما يتعلق بعناصر تنظيم الورشة.

الشكل (5): آراء المشاركين حول عناصر التنظيم

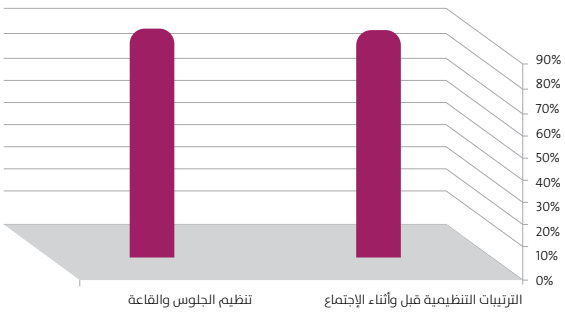

المحور الخامس: المشاركة المستقبلية:

في نهاية الاستبيان، تم سؤال المشاركين عما إذا كانوا سيشاركون في مثل هذه الورشة إذا أتيحت لهم الفرصة مستقبلاً، وهو سؤال يعتبر بمثابة المقياس الحقيقي لجدوى تنظيم مثل هذه الفعاليات. وقد أفاد 99 يشكلون حوالي 91% أنهم سوف يشاركون إذا أُتيحت لهم الفرصة مستقبلاً، بينما أشار 10 يشكلون 9% إلى عدم نيتهم المشاركة مستقبلاً، وذلك كما يظهر في الشكل (6) التالي:

الشكل (6): آراء المشاركين حول المشاركة المستقبلية في الورشة

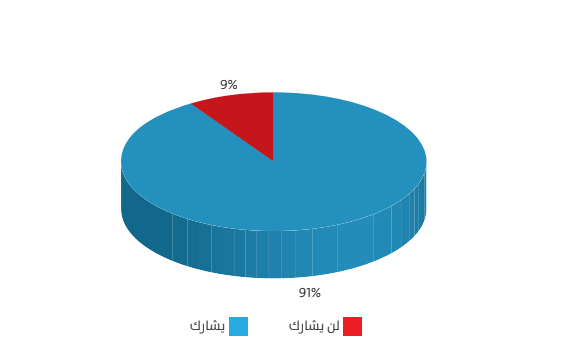

المقترحات لتطوير العمل الإحصائي:

تقدم بعض المشاركين بمقترحات بغية تحسين هذه الورش والعمل الإحصائي مستقبلاً، تمحور أبرزها حول الآتي:

- تعزيز البنى التحتية، وتطوير منهجيات لرصد وتحليل البيانات الضخمة ونشرها.
- تطبيق الأطر الإحصائية المتقدمة من قبيل النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائي، وتدريب الإحصائيين عليها.
- تطوير بوابة إلكترونية Portal شاملة لكل البيانات الإحصائية بالدولة، وتحديثها بصورة مستمرة، وإتاحتها للباحثين والجمهور.
- بناء الثقة بين الكيانات الوطنية المنتجة للبيانات الإحصائية لتعزيز الشراكة بينها لتبادل المعلومات فيما بينها في الوقت المناسب.
- الربط الإلكتروني بين المؤسسات الإحصائية الوطنية والدولية والإقليمية لتيسير عملية تبادل المعلومات ونشرها وفقاً للمواصفات والمعايير الدولية.
- تطوير تقنيات البيانات الجغرافية المكانية Geospatial للبحث واكتشاف المزيد من المؤشرات الإحصائية بالمناطق الحضرية.
- تطوير محتوى هذه الورش مستقبلاً، بحيث لا تقتصر على الجانب النظري فقط، بل تخصيص جانب عملي فيها لاطلاع المشاركين على كيفية تطبيق بعض المنهجيات لاستنباط المؤشرات الإحصائية، وتحليل بيانات المصادر الحديثة.
- تعزيز القدرات الإحصائية للإحصائيين في مجال علم البيانات... وغيرها من المنهجيات الإحصائية الحديثة.
- البحث في كيفية تضمين البيانات غير الرسمية المنتجة بواسطة المؤسسات البحثية العامة والخاصة والشركات والمنظمات الطوعية والمجتمعية.
- العمل على سد الفجوات في بيانات الإحصاءات الرسمية التقليدية لاستكمال البيانات المطلوبة لحساب مؤشرات التنمية المستدامة SDGs.

الملحق رقم (3)
المشاركون في ورشة العمل

1. المتحدثون من داخل دولة قطر:

وزارة الصحة العامة
الشيخ الدكتور/ محمد بن حمد آل ثاني

اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم
الدكتورة/ حمدة حسن السليطي

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
الدكتور/ محمد سيف علي آل سيف الكواري

جامعة قطر
الأستاذ الدكتور/ حسن عبد الرحيم السيد

جهاز التخطيط والإحصاء
الدكتور/ أحمد حسين
السيد/ ناصر صالح المهدي
الدكتور/ خالد علي القره داغي
السيد/ عبد الهادي صالح الشاوي
السيد/ محمد سعيد المهندي

قطر الخيرية
السيد/ محمد علي الغامدي

معهد الدوحة الدولي للأسرة
الدكتورة/ شريفة العمادي

معهد قطر لبحوث الحوسبة
الدكتور/ إنغمار ويبر

2. المتحدثون من خارج دولة قطر:

شعبة الاحصاء بالأمم المتحدة
السيد/ رونالد جانسن

صندوق الأمم المتحدة للسكان
الدكتور/ لؤي عبد الحفيظ شبانه

الاسكوا
الدكتور/ يوراي ريكان
الدكتور/ إسماعيل لبّد

سيسرك
الدكتور/ أتيلا كرمان

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السيدة/ جنيفر كولفيل
مقر موئل الأمم المتحدة
الدكتور/ روبرت بيتر ندوغوا

البنك الدولي
السيد/ تريفور مونرو

صندوق الأمم المتحدة للطفولة
السيد/ أتيلا هانسيوجلو
السيد/ حرير وانيس

منظمة العمل الدولية
السيد/ كارلوس رافائيل دييز دي ميدينا سواريز

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الدكتور/ صلاح بن ناصر المزاحمي
السيد/ صابر سعيد الحربي

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان
السيد/ أحمد بن مسلم بن سالم المفرجي

شركة مايكروسوفت
السيد/ محمد عفانة

3. المشاركون من داخل دولة قطر:

هيئة الرقابة الإدارية والشفافية
الشيخة/ العنود بنت علي فالح آل ثاني
الفاضلة/ عائشة علي العمادي

كلية شمال الأطلنطي
السيد/ عبد المنان نور
السيد/ لورن دافيد بوكير

المؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا)
السيد/ جمعة علي الكعبي

معهد الدوحة للدراسات العليا
الدكتور/ فيصل منصوري
الدكتور/ فريد الصحن
الدكتور/ عمرو رجب
الدكتور/ نزار جويني
الدكتور/ إيهاب فالح سعيد سعد
الدكتور/ نائل جبريل

معهد الأسرة الدولي
الدكتور/ أنيس بن بريك
الفاضلة/ دانا الكحلوت
الفاضلة/ هبة الفراعة

الأمانة العامة لمجلس الوزراء
الشيخ/ أحمد بن فهد آل ثاني
جامعة حمد بن خليفة
الدكتورة/ لسلي الكسندر
السيد/ أوزتان أوزتيل
الفاضلة/ ريم فهد علي عايض الأحبابي

منظمة العمل الدولية – قطر
السيد/ ماكس تونون

وزارة التجارة والصناعة
الفاضلة/ سارة علي شاهين الكواري
الفاضلة/ الجازي زايد مبارك حليمان الخيارين
الفاضلة/ بثينة عبد الله ناصر الكعبي
الفاضلة/ عهود كربون

وزارة الثقافة والرياضة
الفاضلة/ فاطمة جابر سعيد جابر الكعبي
الفاضلة/ بثينة أحمد علي حسن
السيد/ طارق رجب علي
الفاضلة/ حصة سامي محمد جاسم المناعي

وزارة المالية
الفاضلة/ أمينة سعد عبد الله بوشايع
الفاضلة/ نجود محمد صالح حمزة الكواري
الفاضلة/ فاطمة إبراهيم الجاسم

وزارة الخارجية
السيد/ ناصر بن جبران خلف حطاب الكعبي
الفاضلة/ روضة علي المريخي
الفاضلة/ آمنة يوسف عبد الرحمن المفتاح
السيد/ روبرتو

وزارة الصحة العامة
الفاضلة/ جواهر أحمد جاسم الجاسم
الدكتور/ نادر أحمد عباس بدر
الفاضلة/ هدى عامر الكثيري
السيد/ تيم أولسن
الفاضلة/ شناز بنو محمد صادق
السيد/ كريستيان جاي فالي

وزارة الداخلية
النقيب/ خليفة محمد العبيدلي
النقيب/ منصور بن غانم بن محمد آل ثاني
النقيب/ محمد ربيعة الكعبي
الملازم أول/ حسن عبد الرحمن العبد الجبار
الفاضلة/ شيخة عبدالله الجابر
الفاضلة/ أمينة احمد اليافعي

وزارة العدل
الفاضلة/ حصة على السليطي

وزارة البلدية والبيئة
الفاضلة/ مها علي الفهيدي

وزارة المواصلات والاتصالات
الفاضلة/ مريم راشد خميس الكعبي
الفاضلة/ طفلة ربيعة الكعبي
السيد/ نجانيولو جينوجو
السيد/ مادهافي لاليثا

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
الفاضلة/ رولا القطب

اللجنة الدائمة للسكان
السيد/ مبارك محمد عبدالله سفران السفران
الفاضلة/ خولة عبدالرحمن محمد عبدالرحمن العبد الله
الدكتور/ مصطفى خاروفي

جهاز التخطيط والإحصاء
الفاضلة/ منى سلمان الدهنيم
الفاضلة/ وفـــاء عـمـر الـعـامــري
السيد/ علي سليمان
الدكتور/ محمد الشياب
السيد/ محمود كمال أحمد غنيم
السيد/ محمود خضر رزق الله الزاكي
السيد/ برويز أحمد مالك
السيد/ زياد محمد فاتح نعساني
الفاضلة/ نجلاء الخليفي
الفاضلة/ نورة سعيدان الراشـــدي
الفاضلة/ سارة عبد الله آل محمود
السيد/ أحمدو أحمد
الفاضلة/ نورة علي المري
الفاضلة/ بدرية الحرمي
الفاضلة/ نورة عيسى العبد الله
السيد/ عبدالله علي المهندي
الفاضلة/ آمنة عبد الله الشريف
الفاضلة/ موزة محمد الكواري
الفاضلة/ هيا حمد فضل المهنا النعيمي
الفاضلة/ خديجة جاسم محمد عبد العزيز الماجد
الشيخة/ العنود ناصر آل ثاني
الدكتور/ عيسى جمعة ابراهيم
الفاضلة/ إيمان أحمد عبارة
الفاضلة/ فاطمة حمد يوسف دعلوج الكبيسي
الفاضلة/ منى فهد القحطاني
الفاضلة/ نورة سعيد الهاجري
السيد/ كمال أحمد السمان
الفاضلة/ حنين محمد المساعيد
الفاضلة/ لولوة جاسم ابراهيم
الفاضلة/ موزة محمد أحمد الجسمي
الفاضلة/ جوهرة محمد عبد الرحمن المطوع
الفاضلة/ المها صلاح أحمد عنبر
الفاضلة/ سلمى محمد عباس
السيد/ عبد الله يوسف الكواري
السيد/ محمد عبد الله العلي
السيد/ حمد راشد النابت
السيد/ محمد سعيد عمر سعد
الفاضلة/ العنود سعود العذبة
الفاضلة/ دانة أحمد السالم
الفاضلة/ دينا عيسى الهيل
الفاضلة/ منى عثمان الصغير
الفاضلة/ لينا رأفت أبو العلا
الفاضلة/ فاطمة يوسف العبيدلي

مؤسسة الرعاية الصحية الاولية
الدكتور/ أحمد سمير النعيمي
السيد/ جيارام إلييارجا كيشنان
السيد/ جون جيب
السيد/ جزيل عبد المجيد

مكتب معالي رئيس مجلس الوزراء
الدكتور/ تيسير الرداوي
السيد/ فهد عبد الله غراب
الفاضلة/ مها علي الحمادي
الفاضلة/ نوف عبد الله السليطي
الفاضلة/ نوف سالم العبيدلي

مصرف قطر المركزي
الفاضلة/ فاطمة ابراهيم عبد الله حسن
الفاضلة/ آمنة عيسى العبد الجبار
السيد/ نايف خليف الشمري
الشيخة/ لينا جاسم محمد آل ثاني
الشيخ/ بندر بن عبد العزيز آل ثاني

قطر الخيرية
السيد/ عبد ربي بن صحراء

بنك قطر للتنمية
الفاضلة/ دلال الشمري
السيد/ أحمد حاوي

معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة
السيد/ مارسيلو كونتستاليل

مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع
الفاضلة/ مشاعل مهنا علي النعيمي

المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء
المهندس / ابراهيم محمد العمادي
الفاضلة/ ضياء سعد النعيمي
السيد/ نبيل مجيد خان

هيئة متاحف قطر
الفاضلة/ ماريل بالاجتاس كونانان

اللجنة الأولمبية القطرية
الفاضلة/ لولوة جاسم الكواري

الهلال الأحمر القطري
السيد/ محمد خالد الحميدي
السيد/ خالد احمد الحمادي
الفاضلة/ منال عيسى عبد الله الفهيد
السيد/ عصام عبد المطلب عيد عبد الجليل
السيد/ أيهم اسماعيل السخني
السيد/ عمر مازن عدي
الفاضلة/ مي عثمان الصغير
الفاضلة/ هويدا ابراهيم عثمان محمد
السيد/ صالح جمال عبد الحليم علي
الفاضلة/ زينة محجوب محمد
الفاضلة/ إكرام جبرين الطيطي

واحة قطر لعلوم التكنولوجيا
المهندس/ أحمد عبد الرحيم سعدي عبد الرحيم السعيد
السيد/ عبد الله سعيد النعيمي
الفاضلة/ صفاء فريد حاجي عبد الرحمن بهمن

جامعة قطر
الفاضلة/ نوف الركيب
السيد/ عبد الله الوب
السيد/ صالح ابراهيم علي
الفاضلة / نورة لاري
السيد/ جون لي برات هولمز
الفاضلة/ ندى عبد القادر
السيد/ براين دبليو ماندیکانا

اللجنة العليا للمشاريع والإرث
السيد/ جون هاميلتون

وزارة التعليم والتعليم العالي
الفاضلة/ نوف عبد الله الكعبي
الفاضلة/عبير علي السندي
الفاضلة/ منيرة محمد المري
الفاضلة/ موزة شاهين الجهني
الفاضلة/ مريم صادق المرزوقي
الدكتور/ الشربيني السيد

قطر للعمل الاجتماعي
الفاضلة/ غادة خليفة السبيعي
الفاضلة/ أسماء عبد الله الحجاجي
الفاضلة/ فاطمة صقر النعيمي

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
الفاضلة/ نور عبد الله الغانم
السيد/ محمد خليفة الكبيسي
الفاضلة/حصة ربيعة محمد علي الكعبي

يونيسيف – قطر
السيد/ أنطوني ماكدونالد

جامعة فيرجينيا كومنولث
الفاضلة/ فكرية الكواكبي

4. المشاركون من خارج دولة قطر:

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان
سعادة الدكتور/ خليفة بن عبد الله بن حمد البرواني

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
السيد/ رائد محمد جميل سماره

المعهد العربي للتخطيط - الكويت
الدكتور/ وليد بن محمد عبد مولاه

المعهد الوطني للإحصاء - تونس
السيدة/ لمياء بنت محمد بوجناح حرم الزريبي
المندوبية السامية للتخطيط /إدارة الإحصاءات - المملكة المغربية
السيد/ رشيد زبير

وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء – العراق
السيد/ فخري حميد آل حسين

المعهد الوطني للإحصاء الجيبوتي
السيد/ مختار عوالة ويس

مديرية الإحصاء والدراسات الديموغرافية - الصومال
السيد/ عبد الرحمن محمد شيخ عبدي

منظمة العمل الدولية
السيد/ ريتاش كومار سارنا

Global Good
السيد/ رمضان عاصي

شركة البرمجيات المتقدمة
السيد/محمد حمزة منصور